

تأثير التضخم العالمى على مديونية مصر الخارجية نظرة على الماضى ورؤية للمستقبل د. رمزى زكى

طرح المسألة :

لا شك أن من أهم التطورات العالمية التى شهدتها العالم فى العقد المنصرم ، وما يزال يشهدها الآن ، هو ظاهرة التضخم ، حيث أصبح الارتفاع المستمر للأسعار ظاهرة عالمية ، ويتميز بسرعة انتشاره ، وبصعوبة السيطرة عليه ، وبتنامى آثاره السلبية فترة بعد أخرى . ومن هنا يمكن الادعاء ، بأن عالمنا اليوم يعيش ما يمكن أن نسميه بحق « عصر التضخم » . وقد تزامنت هذه الظاهرة بتدهور واضح فى قيمة الدولار الأمريكى عالمياً . والحقيقة أنه منذ أن احتدمت مشكلة الدولار على المستوى العالمى ، وخصوصاً بعد أغسطس ١٩٧١ ، ثار نقاش غنى ومفيد حول الخسائر التى لحقت ، أو يمكن أن تلحق ، بالدول المتخلفة نتيجة لحيازتها لمقادير كبيرة من الدولارات ضمن احتياطياتها الدولية (١) . فبا يخفى أن أى تخفيض يطرأ على قيمة الدولار ، لن يلبث أن ينعكس فى شكل انخفاض ملموس فى قيمة ما تمثله هذه الاحتياطيات (٢)

(٥) خير أول بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .

قد بذلت عدة محاولات من جانب الاقتصاديين ، بعض الهيئات الدولية ، لتقدير هذه الخسائر . وكان الجدل آنذاك ، متجها بشكل رئيسي لتقدير الخسائر التي لحقت بقيمة الاحتياطيات الدولية والفوائض التي كونتها دول الأوبك ، حيث يتمثل الشطر الأكبر منها في صورة أرصدة دولارية . على أن النقاش في هذه القضية اتجه منذ سنوات قليلة للولوج الى مجال آخر ، وهو دراسة أثر التدهور الذي طرأ على العملات الدولية (وبالذات الدولار) نتيجة لموجة التضخم العالمي ، على قيمة ما تمثله التزامات (أو ديون) الدول المتخلفة تجاه الدول المقرضة . فمن المعلوم أن جانبا كبيرا من هذه الالتزامات (أو الديون) الخارجية يتكون من الدولار . ومن هنا فان الانخفاض الذي طرأ على قيمة الدولار عالميا ، ما لبث أن انعكس في شكل تخفيض مناظر في قيمة أو عبء هذه الالتزامات (٣) .

وجملة القول ، أنه بينا أن التضخم العالمي ، وما جاء في ثناياه من تدهور واضح في قيم العملات الأجنبية الرئيسية ، قد أدى الى تحقيق خسائر رأسمالية Capital losses في قيمة الاحتياطيات الدولية التي تملكها الدول المتخلفة ، إلا أنه ، من ناحية أخرى ، قد أدى الى تحقيق مكاسب رأسمالية Capital gains فيما يتعلق بعبء الديون والالتزامات الخارجية لهذه الدول . وبناء عليه ، فان التقدير الصافي لهذه الأرباح والخسائر يتوقف على العلاقة النسبية القائمة بين حجم هذه الاحتياطيات وحجم الديون والالتزامات الخارجية . وهذا يعني أنه اذا كان حجم الاحتياطيات أكبر من حجم الديون ، فان الخسارة الرأسمالية هنا تزيد عن المكاسب الرأسمالية ، وتلك هي بالدقة حالة دول الأوبك . والعكس بالعكس ، بمعنى أن في حالة الدول المتخلفة التي لا تملك مقاديرا يعتد بها من هذه الاحتياطيات ، فان التأثير الحميد للتضخم العالمي على تخفيض عبء المديونية الخارجية يكون أمر مؤكدا ، وخصوصا لتلك القروض الخارجية الطويلة الأجل (الثنائية والمتعددة الأطراف) التي تم التعاقد عليها قبل احتدام موجة التضخم العالمي في النصف الثاني من السبعينيات .

ومع هذا ، فانه من الجلى ، أن محاولة تقصى أثر التضخم العالمى على عبء المديونية الخارجية للدول المتخلفة على النحو الآنف الذكر ، هى بالتأكيد محاولة قاصرة ومعيبة . والسبب فى ذلك بسيط . فمثل هذه المحاولة لا تأخذ بعين الاعتبار الآثار الأخرى التى تمخضت عن هذا التضخم مثل تدهور معدل التبادل الدولى لكثير من الدول المتخلفة وتأثير ذلك على زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، وبالتالى تزايد الحاجة للاقتراض الخارجى . كما أن المنهج السابق يغفل أثر التضخم على تعقد شروط الاقتراض الخارجى من حيث مستوى سعر الفائدة ، وفترات السماح ، وآجال القروض (٤) . وليس يخفى أن هذه الآثار تتفاوت من دولة لأخرى ، ومن فترة لفترة للدولة الواحدة .

وفى هذا الخصوص ، يجدر بنا أن نشير هنا الى المؤشر الذى أخذت به سكرتارية مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة () فى دراستها لهذه القضية (٥) . وهو مؤشر يراعى الاعتبارات السالفة الذكر ، ويحاول أن يقيس ما اذا كان التضخم العالمى قد أفاد الدولة من عدمه وذلك من خلال مقارنة القوة الشرائية للعملة الأجنبية التى تتبعى للدولة بعد دفع ديونها الخارجية فى ظل التضخم بنفس هذه القوة فى فترة سابقة . وبناء على ذلك ، فانه اذا كان الفرق موجبا وأكبر من الصفر فان للتضخم فى هذه الحالة تأثير حميد . وإذا كان الفرق صفرا ، فان تأثير التضخم يكون محايدا . وإذا كان الفرق أقل من الصفر (سالبا) فان للتضخم فى هذه

$$E_i = \frac{P'_x X - DS}{P'_m \cdot M} - \frac{P_x X - DS}{P_m \cdot M} \quad \text{الحالة تأثير سلبي :}$$

حيث

E_i = مؤشر مدى النفع أو الضرر من التضخم العالمى .

P_x = الرقم القياسى لأسعار الصادرات السلعية والخدمية .

P_m = الرقم القياسى لأسعار الواردات السلعية والخدمية .

DS = مدفوعات الفوائد وأقساط الديون الخارجية .

X = حجم الصادرات .

M = حجم الواردات .
r = تشير الى القيمة في الفترة التي حدث فيها التضخم .

وأيا كان الأمر، فإن هذه الدراسة تهدف الى محاولة حصر الآثار المختلفة التي نجمت عن موجة التضخم العالمى فى السبعينيات على مديونية مصر الخارجية، مع التركيز على استشراف ملامح المستقبل بما يتعلق بقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية والعوامل المحددة لهذه القدرة .

أولاً : تطور صورة ديون مصر الخارجية فى السبعينيات :

ليس يخفى ، أن السياسة الاقتصادية فى السبعينيات قد اتسمت بتعاظم الاعتماد على التمويل الخارجى بأشكاله المختلفة ، كسياسة شبه وحيدة لسد فجوة الموارد المحلية ، وهى الفجوة القائمة بين اجمالى الاستثمار واجمالى المدخرات المحلية^(٦) . وقد تمثل ذلك فى الأحجام الضخمة من القروض التى حصلت عليها مصر فى تلك الفترة من مختلف المصادر، فضلاً عن التطلع الواضح الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالاستثمار داخل الاقتصاد القومى . ولا يعنيننا هنا، أن نتعرض لقضية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة المباشرة، وإنما يعنيننا أساساً موضوع القروض ، وما ترتب عليها من مديونية خارجية .

وقبل أن نبحث فى تتبع الآثار المختلفة التى أحدثتها موجة التضخم العالمى على مديونية مصر الخارجية فى السبعينيات ، ربما يكون من الأفضل لنا أن نلم أولاً ، ولو بشكل سريع ، بالصورة العامة للموقف الراهن للمديونية الخارجية للاقتصاد المصرى ، وكما تطورت منذ بداية السبعينيات وحتى الآن . وقد حاولنا فى هذا الصدد ، أن نلم بالجوانب المختلفة لهذه الصورة كما تعكسها الإحصائيات المتاحة . وقد واجهتنا هنا كثيراً من الصعوبات . إذ لا يوجد أمام الباحث فى هذا المجال بيانات رسمية تنشرها السلطات المسؤولة حول شكل وحجم هذه الديون والأعباء الناتجة عنها . وحتى ما يمكن أن يوجد من شذرات

احصائية، هنا وهناك، في بعض الدراسات والبحوث، يتسم بعدم الدقة والكمال. ومن هنا، كان لا مناص أمامنا، إلا أن نعتمد على البيانات الاحصائية التي تنشرها المنظمات الدولية، وعلى الأخص تقارير البنك الدولي. ورغم أن هذه البيانات تقف عند عام ١٩٧٧، ومن ثم فهي لا تعكس الصورة الكاملة كما هي الآن (في عام ١٩٨٠)، إلا أننا فضلنا أن نعتمد على هذه البيانات بسبب ما توفره من مؤشرات مختلفة يمكن الاستناد عليها - مع بعض التحفظات - في اجراء مهام هذه الدراسة.

وسوف يرى القارئ نتائج جهدنا في بلورة صورة الديون الخارجية لمصر في اللوحة الاحصائية المعروضة بالجدول رقم (١). وهي تعكس، الى حد كبير، الجوانب المختلفة للمديونية الخارجية للاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٧. وبامعان النظر في هذه اللوحة، تتضح لنا مجموعة الملامح والقسمات الأساسية التالية:

١ - قفزت الديون الخارجية والمضمونة من قبل الحكومة المصرية من ١٦٣٩ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ٨٠٩٩ مليون دولار في عام ١٩٧٧. ومعنى هذا أن حجم هذه الديون (٧) قد قفز خلال هذه الفترة بنسبة ٣٩٤%، وبمعدل نمو سنوي متوسط بحوالى ٢٦%. وما يخفى ما يمثله ذلك من نمو متسارع لحجم هذه الديون. وكنتيجة لذلك، ارتفع متوسط المديونية الخارجية للمواطن المصري من ٥٨ دولار في عام ١٩٧٠ الى ٢١٤ دولار في عام ١٩٧٧، بمتوسط معدل نمو سنوي بحوالى ٢١% خلال هذه الفترة.

٢ - وفيما يتعلق بموقف الاحتياطيات الدولية التي تملكها مصر، وهي تمثل صمام الأمن عن الضرورة في تعاملنا الخارجى، والتي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية التي في حوزة السلطات النقدية، فضلا عن موقفنا في صندوق النقد الدولي، فإن هذه الاحتياطيات قد قفزت ١٥٩ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ٥٣٤ مليون دولار في عام ١٩٧٧، أى بنسبة زيادة ٢٣٦% خلال هذه الفترة. ولكن بالرغم من هذا النمو الملحوظ في هذه الاحتياطيات،

جدول رقم (١)

لوحة احصائية عن ديون مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧

المؤشرات الهامة	١٩٧٠	١٩٧٧	نسبة الزيادة خلال الفترة (x)	متوسط معدل النمو السنوى (x)
١- الديون الخارجية القائمة والمستخدمة بملايين الدولارات	١٦٣٩	٨٠٩٩	٣٩٤	٢٦
٢- متوسط المديونية الخارجية لكل مواطن مصرى بالدولار	٥٨	٢١٤	٢٦٩	٢١
٣- نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى %	٢٣٧	٦٩٢	١٩٢	١٧
٤- اجمالى الاحتياطيات الدولية بملايين الدولارات	١٥٩	٥٣٤	٢٣٦	١٩
٥- نسبة الاحتياطيات الدولية الى المديونية الخارجية	٩٧	٦٦	٣٢	٥
٦- نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات (شهر)	-	١١	-	-
٧- اجمالى تدفق القروض الطويلة والمتوسطة الأجل بملايين الدولارات	٣٠١	٣٠٢٨	٩٠٣	٣٩
٨- أقساط القروض المدفوعة بملايين الدولارات	٢٤٧	٧٥٠	٢٠٤	١٧
٩- مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية بملايين الدولارات	٣٨	٢٥٨	٥٧٩	٣١
١٠- اجمالى مدفوعات خدمة الدين (٨ + ٩)	٢٨٥	١٠٠٨	٢٥٤	٢٠
١١- التدفق الصافى للقروض (= ٧ - ١٠)	١٧	٢٠٢٠	١١٨٨٢	٦١
١٢- التدفق الصافى للاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة	-	٩٨	٠٠	٠٠
١٣- رصيد الحساب الجارى قبل دفع الفوائد على الديون بملايين الدولارات	١١٦	٥٢٩	٣٥٦	٢٤
١٤- معدل خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	٤١	٨٧٨	١١٥	١٢
١٥- معدل خدمة الدين كنسبة من اجمالى صادرات السلع والخدمات	٢٨٨	٢٢٨	-	-
١٦- معدل النمو السنوى للصادرات للفترة ٧٠ - ١٩٧٧ =	٣٣%			
١٧- متوسط معدل النمو السنوى للواردات للفترة ٧٠ - ١٩٧٧ =	١٥٢%			

(--) لا تتوفر عنها بيانات .

(x) حسب هذه النسبة معرفتنا .

المصدر: قنا بتركيب هذا الجدول من :

World Bank 'World Development Report, 1979' Washington D.C., 1979, p. 140, 150, 152, 154.

إلا أن نسبتها الى اجمالي الديون الخارجية القائمة قد انخفضت من ٩٧٪ في عام ١٩٧٠ الى ٦٦٪ في عام ١٩٧٧ ، بسبب نمو الديون بمعدل أكبر من ذلك المعدل الذي نمت به هذه الاحتياطيات . ولا شك أن التدهور في هذه النسبة يعد من ضمن المؤشرات الهامة الدالة على تطور ثقل الديون الخارجية .

٣- ونتيجة للنمو الكبير الذي حدث في اجمالي الديون الخارجية ، فقد كان من الطبيعي ، والحال هذه ، أن يحدث تصاعد مقابل في أعباء هذه الديون ، ممثلة في المبالغ التي يتحملها الاقتصاد المصري ، سواء في شكل فوائد على هذه الديون ، أو في شكل الأقساط المستحقة عنها . وقد تزايدت المبالغ التي تدفع للأقساط من ٢٤٧ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ٧٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ ، بنسبة ٢٠٤٪ . وبمتوسط معدل نمو سنوي ١٧٪ . أما مبالغ الفوائد فقد ارتفعت من ٣٨ مليون دولار الى ٢٥٨ مليون دولار على التوالي ، بنسبة ٥٧٩٪ ، وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٣١٪ ، خلال نفس الفترة . ونظرا لارتفاع متوسط معدل النمو السنوي للفوائد المدفوعة إذا ما قورن بمتوسط معدل النمو السنوي للأقساط ، فان ذلك ربما يعكس اتجاه أسعار الفوائد على هذه الديون نحو التزايد خلال هذه الفترة .

٤- وإذا نسبنا اجمالي مدفوعات خدمة الديون الى اجمالي القروض التي حصلت عليها مصر ، حتى نتعرف على التدفق الصافي للاقتراض الخارجي ، فاننا نجد أنه بينما تصل هذه النسبة الى ٩٤٪ في عام ١٩٧٠ ، إذ بها تنخفض الى ٣٣٪ في عام ١٩٧٧ ، مما يعني تزايد الانسياب الصافي للموارد الأجنبية خلال السنوات الأخيرة . ولكن معنى أن مبالغ خدمة الدين في عام ١٩٧٧ تمثل ٣٣٪ من اجمالي القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، هو أن حوالى ثلث ما نتلقاه من العالم الخارجي من قروض يدفع في شكل أعباء لها .

٥- وبامعان النظر أكثر في ثنايا الجدول رقم (١) يتبين لنا ، أن نسبة اجمالي الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت من ٢٣٫٧٪ في عام ١٩٧٠ الى ٦٩٫٢٪ في عام ١٩٧٧ . وكان متوسط معدل النمو السنوي لهذه

نسبة يساوى ١٧% خلال الفترة المذكورة. والمعنى المباشر الذى تشير اليه هذه النسبة، هو أن ديوننا مع العالم الخارجى أصبحت تمثل أكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالى. وهى نسبة مرتفعة بكافة المعايير.

٦- ولقياس مدى عبء خدمة هذه الديون يشير الخبراء الى مؤشر آخر، وهو نسبة مدفوعات خدمة الدين (الفوائد + الأقساط) الى الناتج المحلى الاجمالى. واستنادا على هذا المؤشر، نجد أن عبء هذه الديون قد ارتفع من ٤١% فى عام ١٩٧٠ ليزيد عن الضعف فى عام ١٩٧٧، حيث وصلت هذه النسبة الى ٨٨%. والمعنى الواضح لذلك، هو تزايد النصيب النسبى للدائنين فى اجمالى الناتج المحلى.

٧- ان التزايد الذى حدث فى نمو الديون الخارجية وأعبائها قد لازمه وواكبة اختلال حاد ومستمر فى ميزان المدفوعات المصرى. فقد ارتفع عجز الحساب الجارى (قبل دفع الفوائد على الديون) من - ١١٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى - ٥٢٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٧، مسجلا بذلك نسبة تزايد قدرها ٣٥٦%، ومتوسط معدل نمو سنوى بحوالى ٢٤%. وقد نتج ذلك، أساسا، بسبب عجز الصادرات عن أن تلاحق النمو المستمر للواردات. ما بالنا اذا عملنا أنه متوسط معدل النمو السنوى لصادراتنا كان سالبا خلال الفترة المذكورة، ويقدر بحوالى ٣,٣%، على حين بلغ متوسط معدل النمو السنوى لوارداتنا حوالى ١٥,٢% خلال نفس الفترة.

ثانيا : تأثير التضخم العالمى على ديون مصر الخارجية :

عرضنا آنفا، باختصار شديد، أهم الملامح التى تعكسها صورة ديون مصر الخارجية خلال الفترة ٧٠- ١٩٧٧. ومن الجلى، أن تلك الفترة، وخصوصا بعد عام ١٩٧٣، قد تعاصرت مع اشتداد موجة التضخم العالمى، التى تبلورت فى الارتفاع المستمر لأسعار كثير من المواد الأولية مثل البترول والمعادن والذهب والمواد الغذائية، والسلع المصنعة، سواء ما كان منها استهلاكيا أم

وسيطاً أم استثمارياً . كما رافق ذلك أيضاً انهيار النظام النقدي العالمى بعد إيقاف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قابلية تحويل الدولار الى ذهب في أغسطس ١٩٧١ ، وتعموم قيم العملات الأجنبية في أسواق الصرف العالمية . وتدهور القوة الشرائية للدولار على المستوى العالمى ، الخ .

والسؤال الذى نبحث عن اجابة محددة له هو: ما تأثير هذا التضخم العالمى على ديون مصر الخارجية في السبعينيات ؟ أو بعبارة أخرى ، هل أفاد التضخم العالمى مصر ، من حيث تخفيف أعباء هذه الديون ؟ أم أنه ألحق بها الضرر ؟ وكيف يمكن تقدير ذلك ؟ . وفي صدد الاجابة على هذا السؤال ، سوف نطرح هنا العناصر الأساسية التى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وهى :

١ - حساب الأرباح والخسائر الرأسمالية للديون والاحتياطيات الخارجية .

٢ - تأثير التضخم العالمى على معدل التبادل الدولى لمصر .

٣ - تأثير التضخم العالمى على عجز ميزان المدفوعات المصرى .

٤ - تأثير التضخم العالمى على شروط الاقتراض الخارجى لمصر .

وهاك الآن لمحة موجزة عن كل هذه العناصر :

١ - حساب الأرباح والخسائر الرأسمالية للديون والاحتياطيات الخارجية :

ذكرنا آنفاً ، أن الطريقة المألوفة التى لجأ إليها عدد من الخبراء والمنظمات الدولية لحساب الأثر الناجم عن التضخم العالمى على موقف المديونية الخارجية للدول المتخلفة ، هى حساب الفرق بين الأرباح الرأسمالية التى تتمثل في الانخفاض الذى طرأ على قيمة الديون الخارجية نتيجة لتدهور قيمة العملات الأجنبية التى تمثلها هذه الديون ، وبين الخسائر الرأسمالية التى نجمت عن تخفيض القيمة الحقيقية للاحتياطيات الدولية التى يملكها الاقتصاد القومى . ومن الواضح أن هذا الفرق يكون إيجابياً ، ومن ثم تأثير التضخم حميداً ، لو

حجم الديون الخارجية أكبر من حجم الاحتياطيات الدولية . ويكون الفرق سلبيا ، وبالتالي يكون الضرر من التضخم مؤكدا ، لو أن حجم الاحتياطيات الدولية أكبر من حجم الديون الخارجية .

وعند محاولة حساب هذا الأثر على حالة الاقتصاد المصرى ، ينبغي لنا أن نعتمد على معدل مقبول للتدهور الذى طرأ على قيمة الدولار الأمر يكى خلال الفترة محل الدراسة . وقد استفدنا فى حساب هذا المعدل على التدهور الذى حدث فى سعر الصرف للدولار الأمريكى تجاه العملات الرئيسية القوية الأخرى ، مثل المارك الألمانى الغربى ، والفرنك السويسرى ، والفرنك الفرنسى ، والجنية الأسترلينى ، والليرة الإيطالية ، والجولدن الهولندى ، والين اليابانى (أنظر الجدول رقم ٢) . وبناء على الحسابات التى أجريناها لمتوسط معدل التدهور السنوى لسعر الصرف للدولار الأمر يكى تجاه هذه العملات خلال الفترة من ٧٠ - نوفمبر ١٩٧٩ ، تبين أنه فى حدود ٤ ٪ .

كما أن محاولة تتبع وحساب الأثر الناجم عن التضخم العالمى على مديونية مصر الخارجية فى السبعينيات ، من خلال المنهج السابق ، يتطلب بدها ، توافر بيانات دقيقة عن أرقام الدين الخارجى ومواعيد سداده . كما يلزمنا توافر بيانات عن حجم الاحتياطيات الدولية خلال هذه السنوات . على أن مثل هذه البيانات لم تتوافر لدينا ، وخصوصا أرقام الدين الخارجى ومواعيد سداده على نحو دقيق . وبناء عليه ، فقد اعتمدنا فى هذا الخصوص على بيانات البنك الدولى ، رغم أنها لا تعكس حجم هذه الديون كاملا ، ولا تغطى فترة السبعينيات كلها .

ومهما يكن من أمر ، فقد حاولنا هنا أن نعد حساب الأرباح والخسائر للديون والاحتياطيات الخارجية خلال الفترة بين ١٩٧١ وحتى ١٩٧٧ ، معتمدين فى ذلك على المعادلة الآتية :

$$E_t = \emptyset (D_t - S_t) \dots \dots \dots$$

جدول رقم (٢)
تطور سعر الصرف للدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية للدول الرأسمالية
خلال الفترة ١٩٦٦ - نوفمبر ١٩٧٩

السنة	المارك الألماني	الفرنك السويسري	الفرنك الفرنسي	الجنينة الاسترليني	الليرة الايطالية	الجولدن الهولندي	الين الياباني
١٩٦٦	٤	٤٣٧	٤٩٤	٣٥٧	٦٢٥	٣٦٢	٣٦٥٠
١٩٦٧	٤	٤٣٧	٤٩٤	٣٦١	٦٥٢	٣٦٢	٣٦٥٠
١٩٦٨	٤	٤٣٧	٤٩٤	٤١٧	٦٢٥	٣٦٢	٣٦٥٠
١٩٦٩	٣٩٤	٤٣٧	٥١٩	٤١٧	٦٢٥	٣٦٢	٣٦٥٠
١٩٧٠	٣٦٦	٤٣٧	٥٥٥	٤١٧	٦٢٥	٣٦٢	٣٦٥٠
١٩٧١	٣٤٩	٤١٣	٥٥٤	٤١٧	٦١٩٩	٣٥٠	٣٤٩٨
١٩٧٢	٣١٩	٣٨٢	٥٠٤	٤٠٠	٥٨٣٢	٣٢١	٢٠٣١
١٩٧٣	٢٦٧	٣١٧	٤٤٥	٤٠٨	٥٨٣	٢٨٠	٢٧١٢
١٩٧٤	٢٥٩	٢٩٨	٤٨١	٤٢٨	٦٥٠٣	٢٦٩	٢٩١٥
١٩٧٥	٢٤٦	٢٥٨	٤٢٩	٤٥٠	٦٥٢٩	٢٥٣	٢٩٦٨
١٩٧٦	٢٥٢	٢٥٠	٤٧٨	٥٥٤	٨٣٢٣	٢٦٤	٢٩٦٥
١٩٧٧	٢٣٢	٢٤٠	٤٩١	٥٧٣	٨٨٢٤	٢٤٥	٢٦٨٥
١٩٧٨	٢٠١	١٧٩	٤٥١	٥٢١	٨٤٨٧	٢١٦	٢١٠٥
١٩٧٩ (نوفمبر)	١٧٦	١٦٦	٤١٨	٤٦٥	٨٢٩	١٩٨	٢٤٧٠

Source: Klaus Kolloch 'Glanz und Verfall des Dollars', in: **Horizont**,
Heft No. 4/198, S. 23.

حيث :

$D_t =$ اجمالي الديون الخارجية القائمة في السنة .

$S_t =$ الاحتياطيات الدولية في السنة .

$R =$ متوسط معدل التضخم في سعر الصرف للدولار الأمريكى تجاه العملات الأجنبية الأخرى خلال الفترة محل الدراسة .

$B_t =$ المكاسب والخسائر الرأسمالية في الديون والاحتياطيات الدولية في السنة .

وسيرى القارئ نتيجة حساباتنا معروضة بالجدول رقم (٣) . وعند قراءة هذا الجدول ، لا بد لنا أن نراعى الملاحظتين التاليتين :

١- اننا افترضنا أن جميع ديون مصر الخارجية ، اجبة الدفع بالدولار الأمريكى .

٢- ان الاحتياطيات الدولية التى تملكها مصر ، ومن بينها الذهب ، مقومة بكاملها بالدولار الأمريكى (٨) .

و بقدر ضئيل من التأمل في هذا الجدول ، تتضح لنا الحقائق التالية :

١- ان أثر التضخم العالمى على مديونية مصر الخارجية ، طبقاً لمنهج الأرباح والخسائر الرأسمالية في الديون والاحتياطيات ، هو أثر حميد للغاية ، نظراً لضخامة ديون مصر الخارجية إذا ما قورنت بحجم ما تملكه من احتياطيات دولية . وقد بلغ مجموع التأثير الصافى (أى المكاسب ناقصاً الخسارة) في الفترة محل البحث حوالى ١٢٦٨ مليون دولار ، بمعنى أن قيمة ديوننا الخارجية التى تكونت في هذه الفترة قد نقصت بهذا القدر نتيجة للتدهور الذى طرأ على قيمة (سعر الصرف) الدولار الأمريكى على المستوى العالمى .

٢- إن التأثير الصافى للتضخم العالمى على قيمة المديونية الخارجية لمصر

كان متفاوتا من سنة لأخرى . ففي بداية الفترة، في عام ١٩٧١، لم يتعد هذا التأثير عن ٨٥ مليون دولار، ثم ظل يرتفع سنة بعد أخرى بشكل متواصل، الى أن بلغ حوالي ٣٠٣ مليون دولار في عام ١٩٧٧ . وسر هذا التزايد هو أن معدل نمو الديون الخارجية، وكذلك أحجامها بالطبع، كان يسبق بكثير معدل نمو (وأیضا حجم) الاحتياطيات الخارجية لمصر .

٢ - تأثير التضخم العالمي على معدل التبادل الدولي لمصر:

ولئن كان التضخم العالمي قد أثر تأثيرا حميدا على ديون مصر الخارجية، نظرا لما باشره من تخفيض على قيمة هذه الديون، إلا أن هذا الأثر ما يلبث أن يتلاشى أو ينطفيء لمعانه، إذا ما نظرنا للوجه الآخر من الصورة، ونعني بذلك معرفة تأثير التضخم العالمي على تجارة مصر الخارجية . فليس يخفى أن التجارة المنظورة لمصر قد تأثرت أيما تأثير بحركة الارتفاع الذي طرأ على الأسعار العالمية، حيث تأثرت بذلك أسعار صادراتنا وأسعار واردتنا .

ومن البديهي، الان الاقتصاد المصري يكون قد استفاد، أو بمعنى آخر، قد حقق مكاسباً في مجال التجارة الخارجية من جراء التضخم، لو أن أسعار صادراتنا كانت قد اتجهت للتزايد بمعدل يفوق ذلك المعدل الذي تزايدت به أسعار واردتنا . وهو ما يعني ضرورة أن يكون معدل التبادل الدولي قد تحسن في صالح مصر . ففي هذه الحالة تكون القوة الشرائية لوحدة الصادرات قد زادت عن ذي قبل . والعكس بالعكس، بمعنى أن الاقتصاد المصري يكون قد حقق خسارة، لو أن معدل التبادل الدولي قد اتجه في غير صالحه (٩) .

ولحسن الحظ، توافرت أمامنا بيانات عن تطور معدل التبادل الدولي لمصر خلال الفترة من ٧٠ / ١٩٧٧، وهي ما يراها القارئ معروضة في الجدول رقم (٤) . ومنه تتضح لنا مجموعة الملاحظات التالية:

١ - اتجه الرقم القياسي لأسعار صادراتنا نحو التحسن بشكل واضح في عمار موجة التضخم التي اجتاحت العالم خلال الفترة محل الدراسة . إذ قفز

جدول رقم (٣)

الأرباح والخسائر الرأسمالية للديون والاحتياطات الخارجية الناتجة عن التضخم العالمى وتأثيرها على قيمة ديون مصر الخارجية خلال الفترة ٧١ - ١٩٧٧

(بملايين الدولارات)

مجموع التأثيرات الصافية	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	بيان
	٨١٠٧	٧٨٦٦	٦٥٣٢	٣٨٠٠	٣٦٨٣	٢٦٤٥	٢٢٦٥	١- اجمال الديون الخارجية القائمة شاملة غير المستخدمة (x)
	٣٢٤	٣١٥	٢٦١	١٥٢	١٠٧	١٠٦	٩١	٢- قيمة التخفيض الذى طرأ على الديون نتيجة للتضخم (+)
	٥٣٤	٣٣٩	٢٩٤	٣٥٦	٣٦٣	١٣٩	١٤٩	٣- اجمال الاحتياطات الدولية لصمر (x +)
	٢١	١٤	١٢	١٤	١٥	٦	٦	٤- قيمة التخفيض الذى طرأ على الاحتياطات
١٢٦٨ -	٣٠٣	٣٠١	٢٤٩	١٣٨	٩٢	١٠٠	٨٥	٥- التأثيرات الصافية للتضخم (٢) - (٤)

Source: World Bank 'External Public Debt of LDCs'; External Debt Division, Washington D.C., 1978. (x)

(+) محسوب على أساس أن أرقام متوسط معدل التدهور في سعر الصرف للدول الأمريكية في الأسواق العالمية = ٤٪

(x +) مصدر هذه الأرقام أعداد مختلفة من: IMF: International Financial Statistics.

هذا الرقم من ١٠٠ في عام ٦٩ / ١٩٧٠ الى ٢١٦ في عام ١٩٧٤ ، وإلى ٢٠٧٢ في عام ١٩٧٥ ، (وهما العامان اللذين شهدها جنوحا واضحا في الأسعار العالمية) ، ثم عاد بعد ذلك للانخفاض في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، والحقيقة أن التزايد في الرقم القياسي لأسعار صادراتنا ، كان يعود أساسا الى التحسن الذي طرأ على أسعار بعض صادراتنا التقليدية ، مثل الأرز والبصل والموايح والبقول السوداني . أما محصول مصر الرئيسي ، وهو القطن ، فقد شهد ، على العكس من ذلك ، تدهورا ، وفي بعض الأحيان ، جمودا في أسعاره العالمية (أنظر الجدول رقم ٤ بالملحق) .

جدول رقم (٤)

تطور معدل التبادل الدولي لمصر خلال الفترة ٦٩ / ٧٠ - ١٩٧٧

١٠٠ = ٧٠ / ٦٩

١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	٧٢/٧١	٧١/٧٠	
٢٥٤٠	٢٢٩٠	٢٤١٥	٢٤١٤	١٢١٨	١١٢٧	١٠٩٥	١ - الرقم القياسي لأسعار الواردات
٢١٦٠	١٩٣٠	٢٠٧٢	٢١٦٠	١٠٢٥	١٠١٨	٩٧٦	٢ - الرقم القياسي لأسعار الصادرات
٨٥٠	٨٤٣	٨٥٨	٨٩٤	٩٩٠	٩٠٣	٨٩١	معدل التبادل التجاري : (٢) : (١)

المصدر:

معهد التخطيط القومي - تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسياسات مواجهته (٥٩ / ٦٠ - ١٩٧٥) ، وهو بحث شاركنا في كتابته ، أكتوبر ١٩٧٨ ، جدول رقم (١٥) أ ، ب في الملحق .

٢- اتجه الرقم القياسى لأسعار وارداتنا للتزايد على نحو شبه مستمر. فقد ارتفع هذا الرقم من ١٠٠ فى عام ١٩٧٠ / ٦٩ الى ٢٤١ر٤ فى عام ١٩٧٤ (أكثر من الضعف) ، والى ٢٥٤ فى عام ١٩٧٧. والواقع أن هذا التزايد كان يعود، بشكل رئيسى، الى القفزات الكبيرة التى طرأت على أسعار وارداتنا من السلع الغذائية، كالقمح والدقيق، والبقول، والشحوم الحيوانية، ... الخ.

٣- ونظرا لأن الرقم القياسى لأسعار وارداتنا كان متزايدا على نحو أعلى بكثير من تزايد الرقم القياسى لأسعار صادراتنا، فإن معدل التبادل الدولى لمصر قد شهد تدهورا ملحوظا خلال الفترة محل البحث. إذ انخفض هذا المعدل من ١٠٠ فى عام ١٩٧٠ / ٦٩ الى ٨٩ر٤ فى عام ١٩٧٤، والى ٨٥ر٨ فى عام ١٩٧٥ والى ٨٥ فى عام ١٩٧٧.

ويتضح لنا مما تقدم، أن موجة التضخم العالمى التى شهدتها العالم فى السبعينيات، قد الحققت الضرر بالاقتصاد المصرى، إذ حققت تجارتنا الخارجية، من جراء الارتفاع العام فى الأسعار العالمية، خسائر مؤكدة، يوحى بها ذلك التدهور الذى طرأ على معدل التبادل الدولى لمصر. والأسئلة التى تطفو الآن على السطح هى: ما حجم هذه الخسائر؟. وكيف تقدر؟ وهل هى أكبر أم أقل أم تساوى الكسب الذى تحقق لمصر من جراء التخفيض الذى طرأ على قيمة ديوننا الخارجية؟.

وهنا ينبغى الإشارة، الى تقدير هذه الخسائر التى تحققت فى تجارتنا الخارجية من جراء موجة التضخم العالمى، يتطلب منا أن نقدر الزيادة التى طرأت على قيمة صادراتنا، ونقارنها بقيمة الزيادة التى طرأت على قيمة وارداتنا كنتيجة لارتفاع الأسعار العالمية خلال الفترة محل الدراسة، وهذا ما يمكن الوصول اليه من خلال المعادلات الآتية:

$$\begin{aligned}
 V_{xt} &= X_t (P_{xt} - P_{xt-1}) \\
 V_{mt} &= M_t (P_{mt} - P_{mt-1}) \\
 V_t &= V_{xt} - V_{mt} \dots\dots\dots (2)
 \end{aligned}$$

حيث :

$$\begin{aligned} &= X_t \text{ كمية الصادرات في السنة } t \\ &= P_x t \text{ متوسط أسعار الصادرات في السنة } t \\ &= M_t \text{ كمية الواردات في السنة } t \\ &= P_m t \text{ متوسط أسعار الواردات في السنة } t \\ &= V_x t \text{ الخسارة أو المكسب في قيمة الصادرات في السنة } t \\ &= V_m t \text{ الخسارة أو المكسب في قيمة الواردات في السنة } t \\ &= V_t \text{ صافي الخسارة أو المكسب في التجارة الخارجية نتيجة للتضخم العالمي .} \end{aligned}$$

ولحسن الحظ أيضا، توافرت أمامنا بيانات تقريبية عن حجم هذه الخسائر، وهي تقديرات تغطي الفترة بين ١٩٧١ / ٧٠ وحتى ١٩٧٧، (أنظر الجدول رقم ٥) وبالتأمل في هذه البيانات يتضح لنا، ان الارتفاع الذي طرأ على أسعار صادراتنا في مختلف الأسواق الخارجية قد أدى الى تحقيق مكاسب تقدر بحوالى ٨١٨ مليون جنيه مصرى . وكان ذلك راجعا بشكل رئيسى الى زيادة أسعار صادراتنا الزراعية، حيث حققت ربحا قدره ٤٢٠ مليون جنيه مصرى، يليها في ذلك صادرات البترول ومنتجاته حيث حقق ربحا بحوالى ٢٣١ مليون جنيه مصرى، ثم يأتي بعد ذلك صادراتنا من السلع الصناعية، التي حققت ربحا يقدر بمبلغ ١٦٧ مليون جنيه . وقد لوحظ أن أعلى قدر من هذه الأرباح قد تحقق في العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

أما وارداتنا السلعية فقد حققت خسارة اجمالية تقدر بحوالى ١٨٥٤ مليون جنيه مصرى خلال نفس الفترة، نتيجة لاتجاه الأسعار العالمية نحو الارتفاع . وكان الجزء الأكبر من هذه الخسارة راجعا الى ارتفاع أسعار وارداتنا من السلع

جدول رقم (٥)

كسب المكاسب والخسارة في التجارة الخارجية الناتجة عن ارتفاع الأسعار
للفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٧ : المكسب (+) والخسارة (-)

(بالمليون جني مصري)

السنة	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	مجموع المكسب أو الخسارة
■ الصادرات السلعية:								
■ صادرات الزراعة	٥٧٧ -	٥١١ +	٦٤٢٢ +	٢٠٤٣٣ +	١٦٢٣٧ -	٢٢٢٦ +	١٢٣٥ +	٤٢٠٠ +
■ صادرات الصناعة والتعدينية	١١١ -	٣٧٧ +	٦٥٥ +	٨٣٣٠٠ +	١١٢٣٧٧ -	٣٣٣٤ -	٥١٧ -	١٦٧٧ +
■ صادرات البترول ومنتجاته	٢٣٣ -	٢٣٣ -	٧٧٠ +	٩٠٥٠ +	١٠٦٦٤ +	١١٦٤ +	٢٠١٠ +	٢٣١٠ +
الاجمالي	٩١١ -	٦٥٥ +	٧٧٧٧ +	٣٧٧٧٨ +	٣٨٢٣٨ +	٤٤٦٦ -	٢٦٦٨ +	٨١٨٠ +
■ الواردات السلعية:								
□ الواردات الاستهلاكية	١٠١١ -	١٩٣٣ -	٥٩٦٦ -	٣٤٧٣٣ -	٤٣١٥٠ -	٤٤٠٠ -	٢٣٣٤ -	٩٣٥٠ -
□ الواردات الوسيطة	٢٦٠٠ -	٢٠٦٦ -	٣٠٣٤ -	٣٢٦٣٣ -	٤٦٠٥٠ -	١٩٠٠ -	٥١١١ +	٨٣١٠ -
□ الواردات الاستثمارية	٠٧٧ +	٣٣٢ -	٧٧٢ -	٥٦٩١ -	٧٣٦٦ -	٩٠٥ -	٦٢٣٠ +	٨٨٠ -
الاجمالي	٣٥٤٤ -	٤٣٣١ -	٩٧٧٢ -	٧٣٠٥٠ -	٩٦٥٦٦ -	٧٢٣٥ -	٩٠٣٢ +	١٨٥٤٠ -
مجموع المكسب أو الخسارة	٤٤٥٠ -	٣٦٦٦ -	١٩٥٠ -	٣٥٢٣٧ -	٥٨٢٣٨ -	١١٧٧١ -	١١٧٣٠ +	١٠٣٦٠ -

المصدر: الأرقام الخاصة بالفترة من ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥، مصدرها وزارة التخطيط : تخطيط مقترح

الجهات للخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ مذكورة رقم ٢٨/١٩٧٦، ١٩٧٦، ص ١٩٦٨.

أما الأرقام عن ١٩٧٦ و ١٩٧٧ فصدها : الادارة المركزية للتجارة الخارجية بوزارة التخطيط

١٩٨٠

الاستهلاكية (٩٣٥ مليون جنيه) ، يلي ذلك الخسارة المتحققة من وارداتنا من السلع الوسيطة (٨٣١ مليون جنيه) ، ثم أخيرا الخسارة التي تحققت من ارتفاع أسعار وارداتنا الاستثمارية (٨٨ مليون جنيه) .

ولما كان مجموع المكاسب التي تحققت من صادراتنا السلعية (= ٨١٨ - مليون جنيه) أقل من مجموع الخسائر التي تحققت في وارداتنا السلعية (= ١٨٥٤) ، فإنه يستتبع من ذلك ، أن صافي الخسارة التي حققتها تجارة السلع المنظورة قد بلغت حوالى ١٠٣٦ مليون جنيه ، خلال الفترة محل البحث .
مقارنة الأرباح والخسائر في الديون والاحتياطيات بالأرباح والخسائر في التجارة الخارجية :

وحتى نقف على حقيقة الأثر الصافي الذى نتج عن التضخم العالمى بالنسبة للاقتصاد المصرى ، فإنه يلزمنا الآن أن نقارن الأثر الذى نجم عن الأرباح والخسائر الرأسمالية في الديون والاحتياطيات الخارجية ، بالأثر الذى نجم عن ارتفاع أسعار صادراتنا و وارداتنا خلال الفترة محل الدراسة . ومعنى هذا ، انه يلزمنا أن نقارن المعادلة رقم (١) بالمعادلة رقم (٢) :

$$N_t = E_t - V_t \quad \text{..... (٣)}$$

حيث $N_t = 0$ = الأثر الصافي للتضخم العالمى .

ومن الواضح ، أنه إذا كانت نتيجة الحساب تساوى صفر ($N_t = 0$) فإن الأثر هنا يكون حياديا ، أى لا يوجد أى نفع أو أى ضرر ، وإذا كانت النتيجة موجبة ($N_t > 0$) فإن ذلك يعنى ان هناك إفادة من التضخم العالمى . اما إذا كانت النتيجة سلبية ($N_t < 0$) فإن الاقتصاد القومى يكون قد أصابه الضرر .

والآن ، يسهل علينا أن نجري تلك المقارنة من واقع الجدولين رقم (٣) و(٥) فالجدول رقم (٣) قد كشف لنا النقاب عن حجم الأرباح والخسائر التي تحققت في الديون والاحتياطيات الخارجية ، والجدول رقم (٥) قد أوضح

لنا المكاسب والخسارة في التجارة الخارجية الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية .
وهذه المقارنة يراها القارئ معروضة بالجدول رقم (٦) ، مع مراعاة أن خسائر
ومكاسب التجارة الخارجية قد أعيد تقديرها بالدولار ، بدلا من الجنيه ، على
أساس سعر الصرف الجديد ، وهو سبعين قرشا لكل دولار ، أو ١٤٣ دولارا
لكل جنيه . وبالتأمل في الجدول رقم (٦) تتضح لنا الحقائق التالية :

١ - بلغت الأرباح الرأسمالية التي حققتها مصر نتيجة للتخفيض الذي
طرأ على قيمة ديونها الخارجية من جراء التضخم العالمي ، حوالى ١٢٦٨ مليون
دولار خلال الفترة بين ١٩٧١ و ١٩٧٧ ، على حين بلغت الخسائر التي تحققت
في تجارة مصر الخارجية بحوالى ١٤٨١ مليون دولار ، خلال نفس الفترة ، وهو ما
يعنى أن الخسائر كانت تزيد عن الأرباح بحوالى ٢١٣ مليون دولار . أى أن
التأثير الصافي للتضخم العالمي على الاقتصاد المصرى ، خلال هذه الفترة ، كان
تأثيرا سلبيا .

٢ - إن التأثير الصافي للتضخم العالمي كان متفاوتا خلال الفترة محل
الدراسة . ففي السنوات الأولى من السبعينيات (من ١٩٧١ الى ١٩٧٣) كان
هذا التأثير موجبا ، ثم أصبح بعد ذلك سلبيا لمدة سنتين (من ١٩٧٤ الى
١٩٧٥) ، ثم عاد بعد ذلك ليصبح موجبا في السنتين الأخيرتين من الدراسة .
ومن ذلك يتبين لنا ، أن الموقف الصافي لتأثير التضخم العالمي خلال الفترة
ككل ، قد تبلور أساسا في ضوء الخسائر الكبيرة التي لحقت بتجارة مصر
الخارجية خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وهما العامان اللذين شهدا أعلى معدل
للتضخم العالمي خلال السبعينيات .

٣ - تأثير التضخم العالمي على عجز ميزان المدفوعات المصرى :

يعانى ميزان المدفوعات المصرى منذ فترة طويلة من عجز واضح و بتنامى
هذا العجز من فترة لأخرى . وكما هو معلوم ، ينعكس هذا العجز ويتأصل
أساسا في العجز الحادث في الحساب الجارى ، أى في الفرق بين حصيله

جدول رقم (٦)
مقارنة الأرباح والخسائر الرأس مالية للديون والاحتياطيات الخارجية
مع المكاسب والخسائر في التجارة الخارجية الناتجة عن التضخم العالمي
للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧١

(بملايين الدولارات)

التأثير الصافي للتضخم العالمي	الأرباح والخسائر في التجارة الخارجية	الأرباح والخسائر في الديون والاحتياطيات الخارجية	السنوات
(٣) = (١) - (٢)	(٢)	(١)	
٢١ +	٦٤ -	٨٥ +	١٩٧١
٤٨ +	٥٢ -	١٠٠ +	١٩٧٢
٦٤ +	٢٨ -	٩٢ +	١٩٧٣
٣٦٦ -	٥٠٤ -	٣٨ +	١٩٧٤
٥٨٤ -	٨٣٣ -	٢٤٩ +	١٩٧٥
١٣٤ +	١٦٧ -	٣٠١ +	١٩٧٦
٤٧٠ +	١٦٧ +	٣٠٣ +	١٩٧٧
٢١٣ -	١٤٨١ -	١٢٦٨ +	الاجمالي

مصدر هذا الجدول ، البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) والجدول رقم (٥) في هذه الدراسة .

صادراتنا ومدفوعاتنا عن الواردات من السلع المنظورة وغير المنظورة . ومن الناحية العينية يعكس هذا الاختلال قصورا واضحا في الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى عن ملاحقة الاحتياجات المتنامية للسكان ، وما يرتبط بذلك من نشاط استهلاكى وانتاجى واستثمارى . ومن الناحية النقدية يعكس هذا الاختلال قصورا في موارد الاقتصاد المصرى من النقد الأجنبى عن ملاحقة متطلبات الوفاء بالاحتياجات المتزايدة من الخارج ، أى لتمويل وارداتنا من السلع الاستهلاكية والوسيطه والانتاجية (١) .

حقا ، أن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن هذا العجز ، فى التحليل الأخير ، هو عجز هيكلى ، بمعنى أنه ترجمة صادقة للاختلال الهيكلى القائم بين حجم وبنیان الطلب الكلى من ناحية ، وبين حجم ونوعية جهاز الانتاج القومى من ناحية أخرى . كما أن العجز ، يعود فى جانب كبير منه ، الى تزايد الاستهلاك نتيجة للزيادة السكانية والدخول النقدية فى الوقت الذى تباطأت فيه جهود التنمية وما تمخض عن ذلك من أحداث أثر سلبي مزدوج ، من حيث زيادة مدفوعاتها الخارجية لتمويل الزيادة فى الواردات من ناحية ، ومن انقاص فائض الانتاج المحلى المخصص للتصدير من ناحية أخرى . يضاف الى ذلك أيضا أثر سياسة الاحلال محل الواردات التى طبقت فى الماضى ، وما أحدثته من ضغط لزيادة وارداتنا من السلع الوسيطة . كما لا يجوز لنا أن ننسى ، ان جانبا كبيرا من هذا العجز ، يرد الى سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى التى طبقت فى السنوات الأخيرة ، مثل سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة ، وتخفيض قيمة الجنيه المصرى ، ... الخ .

ولكن بالرغم من كون هذا العجز هيكليا ، وبالرغم من تعدد العوامل المسؤولة عن تناميهِ من فترة بعد أخرى ، إلا أنه من الملاحظ ، أن من جملة هذه العوامل التى سببت استمرار هذا العجز وزيادته هو التضخم العالمى الذى ساد فى العالم فى السبعينيات الماضية . وبناء عليه ، لا يمكن لتحليلنا أن يستكمل دون أن نتعرض لقياس أثر هذا التضخم فى زيادة العجز بميزان المدفوعات

المصرى ، ومن ثم أثره في زيادة مديونية مصر الخارجية .

والحقيقة أن قياس مدى مسئولية التضخم العالمى في زيادة العجز بميزان المدفوعات يمكن أن تتم وفقا لما يلى :

$$X_{ct} = P_{xt} \cdot X_t$$

$$M_{ct} = P_{mt} \cdot M_t$$

$$C_{Dt} = X_{ct} - M_{ct}$$

$$R_1 = \frac{\sum_{i=1}^n V_t / C_t}{n} \quad (٤)$$

حيث :

$$X_{ct} = \text{قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة في السنة}$$

$$M_{ct} = \text{المدفوعات عن الواردات المنظورة وغير المنظورة في السنة}$$

$$C_{Dt} = \text{عجز الحساب الجارى في السنة}$$

$$n = \text{عدد السنوات التي تشملها الدراسة .}$$

$$R_1 = \text{متوسط نسبة اسهام التضخم العالمى في احداث العجز في الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث .}$$

وقد توافرت لنا بيانات عن تطور العجز في الحساب الجارى بميزان المدفوعات المصر للفترة ١٩٧١/٧٠ وحتى ١٩٧٧ . ومن هنا يسهل علينا الآن أن نحدد مسئولية التضخم العالمى عن احداث هذا العجز وذلك بأن ننسب صافى المكاسب والخسائر في تجارنا الخارجية الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية الى هذا العجز خلال نفس الفترة ، وهو ما يراه القارىء معروضا في الجدول رقم (٧) . وبنظرة خاطفة على هذا الجدول تتضح لنا الحقائق التالية :

١ - ان التأثير الصافى للمكاسب والخسائر التي تحققت في تجارنا الخارجية نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية لصادراتنا ووارداتنا على احداث العجز بالحساب

الجارى ، كان موجبا خلال الفترة من ٧٠ / ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٦ ، حيث كانت نسبة الخسائر فى التجارة الخارجية الى رصيد الحساب الجارى موجبة . وقد تراوحت هذه النسبة بين حد أدنى ، هو ٧.٨٧% (فى عام ١٩٧٣) وحد أعلى ، هو ٢٧.٨٢% (فى عام ١٩٧٥) . أما فى عام ١٩٧٧ ، فانه نظرا لأن التأثير الصافى للتضخم العالمى على تجارتنا الخارجية كان موجبا بمقدار ١١٧ مليون

جدول رقم (٧)

نسبة ما أسهم به التضخم العالمى فى احداث العجز بالحساب الجارى فى ميزان المدفوعات
المصرى للفترة ٧٠ / ١٩٧١ - ١٩٧٧

(بالمليون جنيه)

١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢/٧١	١٩٧١/٧٠	
٤٩٣٠١ -	٥٩٣٠٠ -	٦٦٨٧٦ -	٥٣٢٢٧ -	٢٢٣٢٣ -	٢٢٨٠٥ -	٢١٢٢٤ -	١- رصيد الحساب الجارى (x)
							٢- الخسارة الناجمة من التجارة الخارجية نتيجة للتضخم العالمى (+)
١١٧٠٠ +	١١٧٠١ -	٥٨٢٢٨ -	٥٣٢٢٧ -	١٩٠٥ -	٣٦٦ -	٤٤٠٥ -	٣- نسبة (٢) : (١) %
٢٣ (+)	١٩٧	٨٧٢	٦٦٢	٨٧	١٦٠	٢٠٩	
						٢٧.٨%	متوسط الفترة ٧٠ / ١٩٧١ - ١٩٧٧

(x) الرصيد هنا عبارة عن الفرق بين حصيلة صادراتنا ومدفوعاتنا للواردات من السلع المنظورة وغير المنظورة ، وقد أخذنا هذه الأرقام من : معهد التخطيط القومى : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٧٥) ، مصدر سلف ذكره ، جدول رقم (١) بالملحق .

(+) تشمل الرصيد الصافى للفرق بين الزيادة التى طرأت على أسعار صادراتنا وأسعار وارداتنا نتيجة للتضخم العالمى .

جنيه مصرى (وهو ما يمثل ٢٣% من اجمالى عجز الحساب الجارى فى هذه السنة) ، فان ذلك يعنى أن التضخم العالمى قد أسهم فى تخفيض عجز الحساب الجارى بنسبة ٢٣% فى تلك السنة .

٢- اننا إذا نسبنا مجموع الخسارة والمكاسب التى تحققت فى تجارتنا الخارجية الناجمة عن التضخم العالمى الى مجموع العجز الذى حدث فى الحساب الجارى خلال كل سنوات الدراسة ، (أى من ٧٠ / ١٩٧١ حتى ١٩٧٧) ، فان متوسط نسبة ما أسهم به التضخم العالمى فى أحداث العجز بالحساب الجارى تصبح ٢٧,٨% سنويا .

ولما كان العجز بالحساب الجارى فى ميزان المدفوعات قد عولج أساسا ، فى ظل الظروف التى مر بها الاقتصاد المصرى فى السبعينيات ، عن طريق الاقتراض الخارجى ، فاننا يمكن أن نستنتج من ذلك ، ان التضخم العالمى الذى حدث خلال هذه الفترة قد أسهم فى زيادة مديونية مصر الخارجية بنسبة ٢٧,٨% فى المتوسط سنويا .

تأثير التضخم العالمى على زيادة مديونية مصر الخارجية :

وللتأكد من صحة هذه النتيجة ، حاولنا هنا أن نعلم على معالجة أخرى لفحص مدى تأثير التضخم العالمى على زيادة مديونية مصر الخارجية ، وذلك بالاعتماد على الصيغة الآتية :

$$D = D_t - D_o$$

$$R_2 = \sum_{i=1}^n vi / D \quad (٥)$$

حيث :

= D = الزيادة التى حدثت فى الديون الخارجية خلال الفترة محل الدراسة .

$$\begin{aligned}
& \text{الديون الخارجية القائمة في السنة (سنة ١٩٧٧).} & = D_t \\
& \text{الديون الخارجية القائمة في سنة الأساس (سنة ٧٠ / ١٩٧١).} & = D_0 \\
& \text{الخسارة التي تحققت في التجارة الخارجية نتيجة للتضخم خلال} & = V_i \\
& \text{نفس الفترة.} & \\
& \text{نسبة ما أسهم به التضخم العالمي في زيادة المديونية الخارجية.} & = R_2
\end{aligned}$$

ولما كانت ديون مصر الخارجية القائمة في سنة ١٩٧١ قد بلغت ٢٢٦٥ مليون دولار، بينما وصلت الى ٨١٠٧ مليون دولار في عام ١٩٧٧، فانها بذلك تكون قد زادت بحوالى ٥٨٤٢ مليون دولار خلال هذه الفترة. أما خسائرنا في التجارة الخارجية نتيجة للتضخم العالمي فقد تبين مما تقدم أنها بلغت حوالى ١٤٨١ مليون دولار، مما يعنى أن:

$$\% ٢٥ = \frac{١٤٨١}{٥٨٤٢} = R_2$$

وبذلك يتضح لنا أن التضخم العالمي، وما تمخض عنه من خسائر في تجارتنا الخارجية، كان يمثل حوالى ربع (٢٥%) ديوننا الخارجية التي حصلنا عليها خلال نفس الفترة. وهذه النسبة، كما هو واضح، تتقارب مع النسبة التي توصلنا إليها عند حساب (٢٧,٨%)، مما يوحي بصحة منهجنا في الحساب. بل يمكن القول، في هذا الصدد، أن الاختلاف بين هاتين النسبتين ربما يعود الى اختلاف مصادر البيانات. فبينما كانت وزارة التخطيط القومى هى مصدر بياناتنا عن مكاسب وخسائر التجارة الخارجية، كان البنك الدولى هو مصدر بياناتنا عن الديون الخارجية. وبناء عليه، يمكننا أن نزعم، بأنه لو أن البيانات التي اعتمدنا عليها كانت موحدة المصدر، فالأمر المرجح هنا، هو أن النسبتين كانتا سوف تتساوىان.

والنتيجة التي نصل إليها من التحليل السابق، هى أن موجة التضخم

جدول رقم (٨)

تطور شروط الافتراضى الخارجى للدول المتخلفة خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٦

السنوات	حجم القروض بملايين الدولارات	متوسط فترة القرض بالسنوات	متوسط فترة السماح بالسنوات	متوسط سعر الفائدة	نسبة عنصر المنحة في القرض	حجم الهبات بملايين الدولارات	نسبة عنصر اجمالى القروض والهبات
١٩٦٥	٦٣٠٠٦١	١٨٩	٤٥	% ٤١	% ٣٩	٢٥٣٠٤	% ٥٧
١٩٦٨	٩٩٩٨٢	١٩٠	٤٨	% ٤٤	% ٣٤	٢٧٩٤٢	% ٤٩
١٩٧٠	١٤١٠٠٤	١٩٣	٥٢	% ٥٣	% ٣١	١٠٠٥٠٠٢	% ٣٧
١٩٧١	١٥٩١٨١	١٨٥	٥	% ٥٦	% ٢٧	١٥٣٥١	% ٣٤
١٩٧٢	٢٠٢٠٨٠	١٧٦	٤٩	% ٥٦	% ٢٧	١٩٢٨٤	% ٣٣
١٩٧٣	٢٨٠٨٢٤	١٨٥	٥٣	% ٦٢	% ٢٥	١٨٥٩٣	% ٢٩
١٩٧٤	٣٩١١٨١	١٧٥	٥١	% ٦٤	% ٢٣	٢٣٥١٤	% ٢٨
١٩٧٥	٤٣٨٨٧	١٥٩	٤٩	% ٦٦	% ٢١	٣٣٣٥١	% ٢٧
١٩٧٦	٥٢١٣١٤	١٤٥	٤٣	% ٦٨	% ١٨	٢٩٤٥٢	% ٢٢

المصدر

أرقام السنوات من ١٩٦٥ - ١٩٦٨ مأخوذة من:

World Bank, World Debt Tables, External Public Debt of LDCs, op. cit.

أما أرقام الفترة من ٧٠ حتى ١٩٧٦ فصدرها:

World Bank, 'Annual Report 1978', Washington D.C. 1978, p. 131.

العالمى التى سادت فى السبعينيات ، قد أسهمت فى زيادة العجز بالحساب الجارى فى ميزان المدفوعات المصرى بنفس النسبة تقريبا التى أسهمت بها فى زيادة مديونية مصر الخارجية فى تلك الفترة . ولما كانت هذه النسبة تمثل حوالى الربع (٢٥ ٪) فان الفوائد ، زائد الأقساط التى ستدفعها مصر على ربع ديونها الخارجية فى المستقبل لا بد وأن تحسب ضمن حساباتنا المتعلقة بتأثير التضخم العالمى على موقف المديونية الخارجية لمصر .

٤ - تأثير التضخم العالمى على شروط الاقتراض الخارجى لمصر :

كان من جراء التضخم العالمى الذى زحف على العالم فى السبعينيات أن تعقدت شروط الاقتراض الخارجى لمجموعة الدول المتخلفة من مختلف أسواق رأس مال العالمية . ويصدق ذلك على القروض الثنائية والقروض المتعددة الأطراف والقروض الخارجية الخاصة القصيرة الأجل المثلة فى الاقتراض من البنوك الأجنبية التجارية وتسهيلات الموردين وأسواق السندات العالمية . وهذا أمر منطقي وطبيعى . ففى ظل التضخم يتحوط الدائنون دائما تجاه الانخفاض الذى يطرأ على القيمة المتوقعة للنقود فى المستقبل . هذا التحوط يدفعهم الى رفع سعر الفائدة ، والعمل على تخفيض مدة القرض ، وتقليل سنوات السماح ، ويوضح لنا الجدول رقم (٨) تطور متوسط شروط الاقتراض الخارجى للدول المتخلفة خلال الستينات والسبعينيات . ومنه يتضح لنا ، كيف ارتفع متوسط سعر الفائدة من ٥٣ ٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٦٨ ٪ فى عام ١٩٧٦ . كما انخفض متوسط مدة القرض من ١٩٣٣ عام الى ١٤٥٥ عام ، وانخفضت فترة السماح من ٥٢ سنوات الى ٤٣ سنوات على التوالى . وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة عنصر المنحة ^(١١) Grant Element فى القروض من ٣١ ٪ فى عام ١٩٧٠ الى ١٨ ٪ فى عام ١٩٧٦ . وليس يحق ما يعكسه لنا ذلك من مدى التعقد الذى طرأ على شروط الاقتراض الخارجى للدول المتخلفة فى السبعينيات المشار إليها بالجدول . ناهيك أيضا عما طرأ على هذه الشروط من تعقد أكثر فى السنوات الثلاثة الأخيرة ^(١٢) .

وفي ظل هذا الاتجاه لارتفاع كلفة الاقتراض الخارجى فى الأسواق العالمية، تزايدت ديون مصر الخارجية فى السبعينيات. وبالرغم من عدم توافر البيانات الخاصة بتطور شروط الاقتراض الخارجى لمصر خلال هذه الفترة، إلا أن الأمر الأرجح هو أن هذه الشروط لم تختلف كثيرا عن شروط النمط العام للاقتراض الخارجى للدول المتخلفة، والتي سبق الإشارة إليها حالا. ومن هنا يمكن القول، بأن التضخم العالمى قد أدى الى زيادة عبء الديون الخارجية لمصر من خلال ما باشره من تأثير محسوس فى تعقيد شروط الاقتراض الخارجى، وبالذات فى مجال ارتفاع سعر الفائدة حقا لقد استطاعت مصر من خلال انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادى أن تحصل على بعض القروض الخارجية من بعض الهيئات الدولية بشروط ميسرة، وعلى الأخص من هيئة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية التابعتين للبنك الدولى، غير أن شروط الاقتراض الخارجى بالنسبة لأنواع القروض الأخرى، مثل القروض الثنائية وتسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية والقروض المعقودة مع بنوك التنمية الإقليمية (مثل البنك الآسيوى للتنمية، والبنك الإفريقى للتنمية، .. الخ) اتجهت عموما نحو التعقد وارتفاع التكلفة^(١٣). وربما يتضح لنا أثر التضخم، وما جاء فى ثناياه من ارتفاع فى سعر الفائدة، على زيادة عبء ديون مصر الخارجية، إذا ما علمنا أن الجزء الأكبر من اجمالى ديون مصر الخارجية، إنما يتكون أساسا من الديون غير الميسرة.

وجملة القول أن موجة التضخم العالمى التى اجتاحت العالم فى السبعينيات، ولا تزال سائدة حتى الآن، وإن كانت قد حققت لمصر أرباحا رأسمالية من خلال ما باشرتها من تخفيض على القيمة الحقيقية لديون مصر الخارجية، إلا أن هذه الأرباح ما لبثت أن تلاشت تماما من خلال الآثار السلبية والخسائر المختلفة التى سببها التضخم العالمى للاقتصاد المصرى، والتى تمثلت فى تدهور معدل التبادل الدولى، وزيادة العجز بالحساب الجارى، وبالتالى تزايد الحاجة للاقتراض الخارجى، فضلا عن الآثار التى نجمت عن اتجاه سعر الفائدة للاقتراض الخارجى نحو التزايد.

ثالثاً - قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية بين عوامل القوة وعوامل ضعف:

والآن، إذا كنا قد أثبتنا في التحليل السابق، ان التضخم العالمى لم يباشر
ى تأثير حيد على الاقتصاد المصرى، بل على العكس، كانت آثاره المعاكسة،
لمثلة فى تدهور معدنى التبادل الدولى وزيادة العجز بالحساب الجارى وزيادة
كلفة الاقتراض الخارجى، تمتص وتزيد عن الآثار الايجابية له، فما هى
الآفاق المحتملة لقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية فى المستقبل؟ وبعبارة
أخرى، ما هي العوامل التى تدعم من هذه القدرة، وما هي العوامل التى
تضعف منها؟ وكيف يتسنى للاقتصاد المصرى أن يعظم من تأثير عوامل القوة،
ويقلل من تأثير عوامل الضعف؟ .

وبادىء ذى بدء، نود أن ننبه الى أنه نظرا لعدم وجود أية دلائل، حتى
الآن، تشير الى احتمال انحسار موجة المد التضخمى فى العالم، فانه من المتوقع
أن تستمر الآثار السلبية والايجابية التى يباشرها التضخم العالمى على الاقتصاد
المصرى، لو افترضنا استمرار الظروف التى تحكمت فى نمو ديوننا الخارجية
وعلاقاتنا الاقتصادية الدولية فى العقد الماضى كما هى فى المستقبل القريب .
ومن الواضح لنا، أن مصر يمكن لها أن تستفيد من ظروف التضخم العالمى، لو
أنها استطاعت أن تعظم من حجم الآثار الايجابية وأن تعمل على حصر الآثار
السلبية له فى أضيق الحدود الممكنة .

أما عن الآثار الايجابية فهى، كما اتضح لنا آنفا، تتوقف على مدى
التخفيض الذى يطرأ على القيمة الحقيقية للديون الخارجية، وهو أمر يعتمد
أساسا على معدل التضخم الذى سيسود فى الفترة المقبلة . ولا يمكن، بالطبع،
أن تزاو مصر أى تأثير على حجم هذا المعدل، لأنه يتوقف على الظروف العامة
التي تحكم النشاط الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المتقدمة، فضلا عن الآفاق
المحتملة لتطور النظام النقدى الدولى والعوامل المختلفة التى تؤثر على مستوى
الأسعار عموما فى السوق الدولى .

أما عن الآثار السلبية ، فيمكن لمصر أن تعمل على حصارها لو أنها تمكنت من تقليل اعتمادها على العالم الخارجى ، وخصوصا فيما يتعلق بالواردات الغذائية والسلع الوسيطة ، وأن تعمل فى نفس الوقت على تدعيم موقفها التنافسى لصادراتها فى الأسواق الخارجية ، وخصوصا تلك الصادرات التى اتجهت أسعارها نحو الارتفاع فى خضم موجة التضخم العالمى فى السبعينيات ، وما يعنيه ذلك من ضرورة اعطاء القطاع المنتج للتصدير دفعة قوية للأمام . كما أن ذلك يتطلب أن تركز مصر على سداد ديونها الخارجية فى مواعيدها المحددة حتى تتحاشى التكاليف الإضافية التى تتمخض عن عملية إعادة الجدولة^(١٤) . وهذا يعنى ضرورة تنمية المصادر الذاتية التى يتسنى من خلالها حصول مصر على العملات الأجنبية ، وهى حصيللة الصادرات السلعية ، والسياحة وإيرادات قناة السويس ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج .

رؤية متوقعة لعامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ :

وقبل أن نتعرض بالتحليل لعوامل الضعف وعوامل القوة لقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية بالتفصيل ، ربما يكون من المفيد لنا أن نتعرض أولا لحجم الأعباء الخارجية التى يتعين على الاقتصاد المصرى تدبيرها فى غضون الفترة القصيرة المقبلة .

وتشير التقديرات التى أجراها البنك الدولى ، الى أن عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات من المتوقع له أن يصل الى ٢١٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ والى ٢٦٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ . فإذا أضفنا الى ذلك مستحقات الديون الخارجية فضلا عن الوفاء بالتزاماتنا تجاه صندوق النقد الدولى والزيادة فى الاحتياطيات ، فإن جملة العجز الخارجى ، المطلوب تمويله ، تبلغ ٣١٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ وحوالى ٣٨٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ . وبقدر ضئيل من التأمل فى هذه الأرقام يتبين لنا ، أن تسديدات الديون الخارجية (بالإضافة الى التسديدات المستحقة لصندوق النقد الدولى) انما تمثل حوالى

٢٧٫٥% و ٢٨% من اجمالي العجز الخارجى المطلوب تمويله فى هاتين السنتين .
ولا شك أن تلك النسب المرتفعة تبين لنا مدى الضغط الذى أصبحت تمثله
أعباء الديون الخارجية على الاقتصاد المصرى .

ويقدر البنك ، أن هذا العجز من المتوقع أن يمول الشطر الأكبر منه عن
طريق التمويل الخارجى المرتفع التكلفة Non-
concessional Financing مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيلات
الموردين (١٥) ، فضلا عن التحويلات الخاصة والسحب من صندوق النقد
الدولى ، بالإضافة الى جانب يعتد به من المعونات الرسمية المثلة فى القروض
الثنائية والقروض المسيرة من الهيئات الدولية المتعددة الأطراف - أنظر الجدول
رقم (٩) .

عوامل الضعف فى قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية :

يمكن تعريف عوامل الضعف التى تقلل من قدرة مصر على سداد ديونها
الخارجية فى تلك العوامل التى تسهم فى تفليس الفائض المتبقى من العملات
الأجنبية التى يمكن تخصيصها للوفاء بأعباء الديون .

وأول هذه العوامل هو تزايد اعتماد مصر على العالم الخارجى فى اشباع
الاحتياجات الغذائية ، حيث أصبح استيراد المواد الغذائية الضرورية يستنزف
نسبة هامة ومتزايدة عبر الزمن من العملات الأجنبية التى يستطيع الاقتصاد
المصرى تدبيرها سواء عن طريق مصادره الذاتية أم عن طريق المعونات
والقروض الخارجية . وتشير الاحصائيات الى أن النصيب النسبى للواردات من
السلع الغذائية من اجمالى واردات مصر قد ارتفع من ١٧% فى عام ١٩٦٩ /
١٩٧٠ الى ٣١% فى عام ١٩٧٥ (١٦) . ومعنى هذا أن ثلث واردات مصر
تذهب الى اشباع الاحتياجات الأساسية للسكان . وهذا التزايد غير العادى فى
استيراد المواد الغذائية يعود الى عاملين ، الأول ، هو التزايد السكانى وما واكبه
من زيادة واضحة فى احتياجات سكان مصر من المواد الغذائية مع عدم قدرة

القطاع الزراعى على مواكبة هذه الاحتياجات المزيدة . والعامل الثانى هو الارتفاع الواضح الذى حدث فى الأسعار العالمية للمواد الغذائية ، وخصوصا بعد حرب أكتوبر . وبناء عليه ، فان أضعاف فاعلية هذا العامل يتطلب أن تعطى مشكلة الأمن الغذائى أهمية ارتكازية فى الفترة المقبلة ، مع ما يقتضيه ذلك من رفع نسبة الاكتفاء الذاتى لبعض محاصيلنا الغذائية الأساسية التى نستوردها من الخارج .

جدول رقم (٩)

احتياجات التمويل الخارجى للاقتصاد المصرى لعامى ١٩٨٠ و ١٩٨١

(بملايين الدولارات)

١٩٨١	١٩٨٠	
٢٦٤٠ -	٢١٥٠ -	عجز الحساب الجارى
١٠٨٠ -	٨٨٠ -	أقساط القروض الطويلة والمتوسطة المدى
٧٠ -	٩٠ -	تسديدات لصندوق النقد الدولى
٠٨٠ -	٧٠ -	التغير فى الاحتياطات (-)
٣٨٧٠ -	٣١٩٠ -	اجمالى المطلوب تدبيره من العملات الأجنبية
		مصادر التمويل المتوقعة :
٥١٢٤٠	١١٤٠	تمويل مرتفع التكلفة
(٥٩٠)	(٦٩٠)	□ الاستثمارات الأجنبية المباشرة
(٥٥٠)	(٥٥٠)	□ تسهيلات الموردين
٧٠	٥٠	تحويلات خاصة
٢٢٦٠	١٦٥٠	معونات رسمية
٣٠٠	٣٥٠	تمويل من صندوق النقد الدولى
٣٨٧٠	٣١٩٠	الاجمالى

Source: World Bank 'Arab Republic of Egypt, Recent Economic Developments and-External Capital Requirements', Report No. 2738-EGT, November 12, 1979, p. 23.

وثاني هذه العوامل التي تضعف من قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية فهو نسبة الواردات الوسيطة من اجمالي مستلزمات الانتاج في الكثير من قطاعات الاقتصاد القومي . ونتيجة لذلك ، فان وارداتنا من السلع الوسيطة أصبحت تتمتع نسبة كبيرة ومتزايدة عبر الزمن من اجمالي وارداتنا (١٧) وقد تعرضت الأسعار العالمية للكثير منها لارتفاع فاحش في السنوات الأخيرة . والحقيقة أن النمو الكبير الذي حدث في هذا النوع من الواردات انما يمثل خلافا واضحا في طبيعة بنية الاقتصاد المصري ، حيث أصبح انتظام دوران عجلات الانتاج في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي يعتمد على مدى انتظام ورود السلع الوسيطة من الخارج . وهذا الخلل يعود في اعتقادنا الى طبيعة استراتيجية التصنيع التي سارت عليها جهود التنمية في العقدين الماضيين ، حيث تم انشاء كثير من الصناعات على أساس الاستعاضة بمنتجاتها النهائية عن الواردات المماثلة . وليس يخفى أن إضعاف فاعلية هذا العامل سوف يتطلب تقوية القطاع المنتج للسلع الوسيطة في الفترة المقبلة .

أما العامل الثالث فيتمثل في جمود الصادرات السلعية المصرية ، وخصوصا السلع الزراعية . إذ ظلت نسبة الصادرات الى الدخل المحلي الاجمالي ثابتة تقريبا خلال فترة السبعينيات ، وكانت تنذبذب في حدود ضيقة جدا حول ١١% (١٨) ، في حين أن نسبة الواردات الى الدخل المحلي الاجمالي كانت ضعف ذلك تقريبا (٢٢%) خلال نفس الفترة - أنظر الجدول رقم ٦ بالملحق . حقا ، لقد استفادت مصر من ظروف التضخم العالمي نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية لبعض صادراتنا الزراعية ، مثل الأرز والموايح والبصل . ومن المتوقع أن تستمر افادة مصر من التضخم العالمي في هذا المجال في الفترة المقبلة . غير أن هذه الافادة من الممكن أن تكون أكبر مما تحققت في الماضي ، وبالتالي تقوى قدرتنا على الوفاء بخدمة أعباء ديوننا الخارجية ، لوقويت قدرتنا (كميا) على التصدير . وبشكل موجز ، يمكن القول أ الجمود الحادث في النمو الكمي لصادراتنا السلعية يعود الى الأسباب الآتية :

١- ضعف النمو في القطاعات المنتجة للتصدير، وخصوصا في القطاع الزراعى .

٢- الزيادة السكانية وما أدت إليه من انقاص الفائض المخصص للتصدير .

٣- ضعف القدرة التنافسية للمصادرات المصرية في الأسواق الخارجية .

عوامل القوة في قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية :

تتمثل عوامل القوة التي تدعم من قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية في المستقبل في تلك العوامل التي تتمتع بأهمية خاصة في ادرار العملات الأجنبية للاقتصاد المصرى . ويمكن القول ، أنه بالقدر الذى تنمو به هذه العوامل ، بالقدر الذى ستتدعم به مقدرة مصر على مواجهة أعباء ديونها في المستقبل .

وأول هذه العوامل هو البترول . وتعلق السياسة الاقتصادية الجديدة على هذا العامل أهمية كبرى ، كمصدر هام من مصادر الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة العجز الخارجى في السنوات المقبلة (١٩) . كما أن تقارير صندوق النقد الدولى وكذلك البنك الدولى تشير الى أهمية البترول كأحد العوامل التي يجب التركيز عليها لتدبير العملات الأجنبية وهناك كثير من الدلائل التي تدل على ان امكانيات مصر البترولية كبيرة للغاية ، وأن أراضيها ومياهاها تحتفظ بموارد كبيرة منه . وأيا كان الأمر ، فان ميزاننا البترولى بدأ يحقق دخلا ايجابيا ضافيا ابتداء من عام ١٩٧٦ ، بعد أن عادت إلينا حقول البترول في سيناء . وقد قفزت ايراداتنا البترولية في عام ١٩٧٩ الى ١٠٣٥٠ مليون دولار بعد أن كانت ٧٣٤ مليون دولار عام ١٩٧٨ (٢٠) . وهذه الزيادة الواضحة تعود إلى عاملى الكمية والسعر . ويقدر الخبراء ، أن ٤٠٪ من تلك الزيادة في هذه الفترة تعود الى أثر ارتفاع الأسعار العالمية للبترول الخام (٢١) . وعموما يمكن القول و أن مصر سوف تستفيد من ظروف التضخم العالمى في

المستقبل نتيجة للارتفاع المتتالي لأسعار البترول عالميا .

وثاني هذه العوامل هو تحويلات المصريين العاملين بالخارج الذين تتراوح تقديرات عددهم فيما بين ١,٥ مليون و ٢ مليون مصري . وأغلب هؤلاء يتركزون في مجموعة الدول العربية المنتجة للبترول . ويقصد بالتحويلات هنا Remittances ، المبالغ المحولة بالعملة الأجنبية عن طريق الجهاز المصرفي والتي تدخل ، بالتالي ضمن بنود ميزان المدفوعات ، فضلا عما يتم استيراده وتمويله من خلال ما يسمى « بالاستيراد بدون تحويل عملة » (٢٢) . وقد تزايدت هذه التحويلات بشكل واضح ابتداء من عام ١٩٧٣ ، وظلت في نمو مستمر حتى عام ١٩٧٨ (أنظر الجدول رقم ١٠) . على أن هذه التحويلات بدأت تسجل ضعفا في نموها ابتداء من عام ٧٨ / ١٩٧٩ . فبينما تضاءلت هذه التحويلات في عام ١٩٧٨ ، إذ بها تسجل معدلا للنمو لا يتجاوز ١١% في عام ١٩٧٩ . وأيضا كان الامر . فانه بالرغم من خطورة امعان التفاوض حول استمرار نمو أهمية هذا المصدر في تقوية السيولة النقدية الخارجية للاقتصاد المصري ، فان تدعيم الافادة منه تتطلب ما يلي :

- ١ - الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .
- ٢ - منع البنوك الأجنبية التي تعمل بمصر من إعادة تحويل ودائع عملائها الى الخارج .
- ٣ - محاربة السوق السوداء للنقد الأجنبي .

جدول رقم (١٠)
تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج ١٩٧٤ - ١٩٧٩

(بملايين الدولارات)

السنوات	القيمة	معدل النمو السنوي % (x)
١٩٧٤	١٨٩	
١٩٧٥	٣٦٦	٩٤
١٩٧٦	٧٥٥	١٠٦
١٩٧٧	٨٩٤	١٨
١٩٧٨	١٧٦١	٩٧
١٩٧٩	١٩٥٠	١١

(x) محسوب على أساس التغير بالنسبة للسنة السابقة . وقد حسب بمعرفتنا .

Source: World Bank 'Arab Republic of Egypt, Recent Economic Developments...., op. cit., p. 33.

أما العامل الثالث الذي من المتوقع له أن يلعب دوراً في تدعيم مقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية في المستقبل القريب فهو تزايد الإيرادات الناتجة من رسوم المرور بقناة السويس . وقد قفزت هذه الإيرادات من ٨٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ إلى ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ . ومن المتوقع لها أن تزيد إلى ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، وإلى ٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ . وهذه الزيادة في الإيرادات تعود إلى زيادة حركة العبور في القناة بعد تخفيض رسوم التأمين ضد أخطار الحرب ، وإلى زيادة الرسوم المقررة على عبور السفن .

وتبذل الهيئة العامة لقناة السويس جهوداً واضحة في تنفيذ مشروعات تعميق وتوسيع القناة ، بالإضافة إلى تغيير طرق محاسبة السفن على الرسوم ، وتعديلها في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية (٢٣) . وقد زادت هذه الرسوم بنحو ٩٠% عما كانت عليه قبل غلق القناة . ويتم تحديدها الآن على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة .

جدول رقم (١١)

تطور الإيرادات من رسوم المرور بقناة السويس
(بملايين الدولارات)

السنوات	القيمة	معدل النمو السنوى % (x)
١٩٧٤	-	-
١٩٧٥	٨٥	-
١٩٧٦	٣١١	٢٦٦
١٩٧٧	٤٢٨	٢٧
١٩٧٨	٥١٤	١٦
١٩٧٩	٦٠٠	١٧
١٩٨٠ متوقع	٧٠٠	١٧
١٩٨١ متوقع	٩٠٠	٢٩

(x) محسوب على أساس معدل التغير بالنسبة للسنة السابقة و قد حسب بمعرفتنا .

Source : Ibid, p. 21 and 33.

أما العامل الرابع الذى يمكن له أن يدعم من مقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية فى المستقبل فهو تنمية الإيرادات التى تتأتى من قطاع السياحة . وتعطى السياسة الاقتصادية الجديدة اهتماما واضحا بهذا القطاع . يتضح ذلك من حجم الاستثمارات المدرجة بالخطة لهذا القطاع ، ومن الاجراءات والتسهيلات النقدية والجمركية التى كفلتها القوانين الجديدة للاستثمار وللنشاط داخل هذا القطاع . وقد شهد هذا القطاع قفزة واضحة فى الحجم الاجمالى لايراداته منذ عام ١٩٧٤ . إذ قفزت جملة هذه الإيرادات من ٢٦٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ الى ٧٠٢ مليون دولار فى عام ١٩٧٨ . ومن المقدر أن ترتفع هذه الإيرادات الى حوالى ٨٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ . ولكن يلاحظ فى هذا الخصوص عدم انتظام معدلات النمو السنوية التى تنموها هذه الإيرادات (انظر الجدول رقم ١٢) . إذ بينما سجلت هذه الإيرادات معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، إذ بها تسجل تدهورا واضحا خلال عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وأيا كان الأمر ، علينا هنا أن نراعى ، أن تلك التقديرات تشير الى الإيرادات الاجمالية ، وليس الى العوائد الصافية لهذا القطاع . فهى لا تأخذ بعين الاعتبار المدفوعات بالعملة الصعبة التى ينفقها هذا القطاع فى مزاوله نشاطه ، مثل المكون الأجنبى لكل من الانفاق الاستثمارى والجارى ، ولا تكاليف الواردات الخدمية ، مثل مكافآت العناصر الادارية الأجنبية ورأس المال المستثمر وفوائده وأرباحه واعادة استثماره فضلا عن رسوم استخدام العلامات التجارية والتكنولوجيا ،..... الخ (١٤) .

وعلى وجه الإجمال ، يمكن القول ، أن الدور الذى ستلعبه السياحة كمصدر هام من مصادر العملات الأجنبية ، سوف يتحدد أساسا بالمشروعات السياحية التى تستند الى النظرة السليمة لهذا القطاع والتى يجب أن تستند الى الحسابات الاقتصادية لتقدير الدخل الصافى للسياحة ومحاولة تعظيمه الى أقصى الحدود .

جدول رقم (١٢)
تطوير الإيرادات الاجمالية المتأتية من السياحة

(بملايين الدولارات)

السنوات	القيمة	معدل النمو السنوي % (x)
١٩٧٤	٢٦٥	-
١٩٧٥	٣٣٢	٢٥
١٩٧٦	٤٦٤	٤٠
١٩٧٧	٧٣٠	٥٧
١٩٧٨	٧٠٢	٤
١٩٧٩	٦٥٠	٧
١٩٨٠ متوقع	٧٠٠	٨
١٩٨١ متوقع	٨٠٠	١٤

(x) محسوب على أساس معدل التغير بالنسبة للسنة السابقة وقد حسب بمعرفتنا
المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص ٢١، ٣٣.

ملاحظات ختامية ورؤية للمستقبل :

يمكن تلخيص نتيجة هذه الدراسة ، ببساطة شديدة ، في أننا لا يجب أن نقع في وهم الافتراض القائل بأن المزيد من الاقتراض الخارجي في ظروف التضخم العالمي السائد الآن يجعلنا نستفيد لأننا نسدد ديوننا الخارجية في المستقبل بعملات أقل من قيمتها وقت اقتراضها . فالتضخم العالمي قد أضر بمصر أيما ضرر من خلال ما بشره من تأثير على تدهور معدل التبادل الدولي ، وعلى تزايد العجز بميزان المدفوعات ، ومن ثم على زيادة الحاجة للاقتراض . ناهيك عما جاء في ركابه من ارتفاع واضح في كلفة الاقتراض ذاتها .

وإذا كنا قد عرضنا بشكل موجز لعوامل القوة وعوامل الضعف لمقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية في المستقبل ، فإن تدعيم هذه المقدرة سوف يتحدد ، بداهة ، بتدعيم عوامل القوة وإضعاف فاعلية عوامل الضعف . وهذا كله رهن بمدى ما سيبذله الاقتصاد المصري في الفترة المقبلة من دفع لعجلات التنمية قدما للأمام . وإذا كانت الاحصائيات المتاحة عن ديون مصر الخارجية توضح أننا مطالبون بسداد مبالغ كبيرة في السنوات المقبلة ، نظرا لانتهاؤ فترات السماح للكثير من ديوننا الخارجية ، فإن ذلك يجب أن يجعلنا حذرون في المزيد من الاقتراض حتى لا يصل معدل خدمة الدين الخارجي الى مستوى حرج وخطير ، يعرض قدرتنا على الاستيراد للضعف الشديد ، مع ما يستتبعه ذلك من خطر تعريض مستويات الاستهلاك والانتاج والاستثمار للتدهور والانكماش .

حقا ، ان أحدا لا يستطيع أن ينازع في أهمية التمويل الخارجي في علاج مشاكل مصر الاقتصادية ، وخصوصا الراهنة ، إلا أن المشكلة الرئيسية التي يجب أن نواجهها في هذا الصدد هي مدى هذا التمويل ، أى في طبيعة وشروط المزج بين مصادر التمويل المحلي ومصادر التمويل الخارجي . إذ لا يجوز النظر الى التمويل الخارجي على أنه بديل لجهد الادخار المحلي ، بل يجب النظر إليه على أنه عنصر ثانوى ، عنصر مكمل للموارد المحلية .

و تبقى في النهاية أن نشير، الى أن الارتفاع بمعدل الادخار المحلى ، مع ما يستتبعه ذلك من محاربة أوجه الاسراف والضغط بشدة على الاستهلاك الكمالى وغير الضرورى ، مع الادارة الرشيدة للاقتصاد المصرى كله ، سوف يشكل المدخل الرئيسى لعلاج مشكلة ديوننا الخارجية (٢٥) بل وجميع مشاكل مصر الاقتصادية . وقد حان الوقت ، لأن يفكر الاقتصاديون المصريون في كيفية وصول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد يعتمد فى الأساس على ذاته وليس على العالم الخارجى .

- (١) أنظر هذا الخصوص UNCTAD, **International Monetary Issues, The International Monetary Situation: Impact on World Trade and Development**, Preliminary Report by the UNCTAD Secretariat, To B C, 3 89, mimeo, November, 12, 1971.
- (٢) ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن صندوق النقد الدولي قدر الخسارة التي حدثت في القيمة الحقيقية للاحتياطيات الدولية للدول المتخلفة خلال الفترة بين ١٩٧٢ و ١٩٧٣ بحوالي ٢ % من هذه الاحتياطيات. أنظر:
IMF, Annual Report 1972 Washington D.C., 1972, p. 22, and see also: IMF, Annual Report 1973 Washington 1973, pp. 29-30.
- أما منظمة الـ UNCTAD فقد قدرت هذه الخسائر بحوالي ٤.٤ %، أي ضعف تقدير صندوق النقد
UNCTAD: **Impact of the Present International Monetary Situation in World Trade and Development, Especially of the Developing Countries. Changes in the Value of the International Reserve Assets of Developing Countries Resulting from the Agreement of Dec 18, 1970.**
- (٣) وبناء عليه، فإن صندوق النقد الدولي قدر المكاسب الرأسمالية التي حققتها الدول المتخلفة نتيجة لتخفيض عبء ديونها الخارجية من جراء التضخم العالمي بحوالي ١.٥ % من قيمة هذه الديون في عام ١٩٧١، وبنسبة تتراوح ما بين ١.٥ % و ٢ % بالنسبة لقيمتها في عام ١٩٧٣.
- See IMF Annual Report 1972, op. cit., pp. 27-23, and see also: IMF Annual Report 1973, op. cit., pp. 30 - 31.
- (٤) ناهيك عن الآثار التي نجمت عن التضخم العالمي على مستوى الأسعار المحلية، وتأثير ذلك على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة المتخلفة نفسها.
- See: UNCTAD **Some Aspects of the Impact of Inflation on the Debt Burden of Developing Countries**, Money, Finance and Development Division, The UNCTAD Secretariat, Geneva. Reprinted in: World Development, Vol. 7/1979, pp. 135-143.
- (٥) ولمزيد من التفاصيل حول فجوة الموارد المحلية وعلاقتها بفجوة التجارة الخارجية أنظر للمؤلف:
أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٢ - ٦٧.
- (٦) نلفت نظر القارئ الى أن هذه التقديرات تقل عن الحجم الفعلي للديون الخارجية لمصر، وذلك لأن بيانات البنك الدولي تقتصر فقط على الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل، فهي لا تشمل الديون الخارجية القصيرة الأجل. بالإضافة الى أنها لا تتضمن الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي. كما أنها تشير فقط الى الديون المدنية، ولا تتضمن الديون العسكرية.

(٨) نظراً لأن الذهب الذي تملكه السلطات يدخل ضمن مكونات الاحتياطيات الدولية لمصر، ونظراً لما هو معروف من اتجاه الأسعار العالمية للذهب للقفز بشكل متواصل، وعلى الأخص في السنتين الأخيرتين، فإن الحساب الدقيق لقيمة الاحتياطيات الدولية التي تملكها مصر كان يتطلب منا أن نحسب أثر الارتفاع الذي طرأ على سعر الذهب عالمياً على قيمة ما تملكه مصر من احتياطيات ذهبية. ولكننا لم نفعل ذلك لسببين. السبب الأول، هو ضآلة النصيب النسبي للذهب في اجمالي الاحتياطيات الدولية لمصر، إذ أن هذا النصيب أقل من الخمس. والسبب الثاني هو أن صندوق النقد الدولي، الذي نقلنا عنه أرقام هذه الاحتياطيات، قد أعاد تقويم الذهب عند حساب الاحتياطيات الدولية للدول المتخلفة. فقد حسبت قيمة محتوى الذهب في هذه الاحتياطيات على أساس ٣٥ دولاراً أمريكياً للأوقية قبل ديسمبر ١٩٧١، و٣٨ دولاراً للأوقية من ديسمبر ١٩٧٢، و٤٢ دولاراً للأوقية ابتداء من فبراير ١٩٧٣ وحتى يونيو ١٩٧٤. ثم قوم سعر الذهب بالدولار بعد ذلك على أساس القيمة السوقية لحقوق السحب الخاصة. أنظر:

World Bank, 'World Development Report 1979'. op. cit. p. 181-182.

(٩) لمزيد من المعالجة النظرية في هذا الموضوع، أنظر:

Fritz Machlup 'The Terms of trade Effects and Devaluation upon Real Income and the Balance of Payments', in *Kyklos*, 1956, pp. 417-420, and see also: H. Faulwetter und W. Luchterhand: *Der Kampf der Entwicklungsländer um die Veränderung ihrer Stellung in der Kapitalistischen Weltwirtschaft und die V. UNCTAD*, in: *Asien, Afrika und Lateinamerika*, Heft 5/1979, Band 7.S. 789-802.

(١٠) أنظر أيضاً دراستنا: دراسة تحليلية لتفسير التضخم بمصر ١٩٧٠-١٩٧٦، ص ٢٠٠ ضمن سلسلة: قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٩)، التي يصدرها معهد التخطيط القومي بالقاهرة، أكتوبر ١٩٧٩.

(١١) أنظر في معنى مصطلح «عصر النحة» والانتقادات التي توجهها إلى هذا المفهوم كتابنا: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث»، مصدر سالف البيان، ص ٢٥٣ وما بعدها.

(١٢) أنظر في هذا الصدد:

UNCTAD: *International Financial - Co-operation for Development*, (item 11 - main policy issues), TD/88, Naisobi 1976, and see also: *Mahbab ul Hag: A new Framework for International Resources Transfer*, Tinbergen RIO Project, June 1957.

(١٣) وكنموذج للارتفاع الذي طرأ على كلفة الاقتراض الخارجي لمصر، في غمار موجة التضخم العالمي، نشير هنا، على سبيل المثال فقط، إلى القروض التي حصلت عليها مصر في عام ١٩٧٩ من البنك الدولي (تمويل مشروع الفوسفات بالوادي الجديد، ومشروع غاز خليج

السويس، وجمعية شبرا الخيمة الحرارية)، حيث بلغ سعر الفائدة ٧.٩٪ مشار إلى هذا في: *
البنك الدولي - التقرير السنوي ١٩٧٩، الطبعة العربية ١٩٧٩، ص ١٦٧.

(١٤) فن المعلوم أن عمليات إعادة جدول الديون الخارجية غالباً ما تتمخض عن كلفة إضافية،
تتمثل أساساً في فرض سعر فائدة على الدفعات المتأخرة Montarium Interest، فضلاً عن الشروط الأخرى التي يطنها الدائون ولمزيد من التفاصيل
حول هذه النقطة وحول دقائق إعادة الجدول أنظر للمؤلف: إعادة جدولة الديون
الخارجية ومستقبل التنمية في مصر. دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني
للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة
مارس ١٩٧٧. أعيد طبعها في: استراتيجيات التنمية في مصر. الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٩٣-٤٣٤.

(١٥) يتفق تقدير البنك الدولي في هذا الصدد، مع ما أكدته الاحصائيات الدولية من اتجاه حجم
القروض الميسرة (الثانية والمتعددة الأطراف) التي تنساب من الدول المتقدمة إلى البلاد
المتخلفة إلى التناقص فترة بعد أخرى، ومع الرأي الذي تبناه الآن أوساط واسعة من رجال
الحكم ورجال الأعمال في البلاد الرأسمالية، وهو أن ما تحتاج إليه البلاد المتخلفة، ليس هو
الاقتراض الخارجي وإنما تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة.
وحجتهم في ذلك، أن البلاد المتخلفة إذا ما توافرت أمامها إمكانات واسعة وميسرة
للاقتراض الخارجي (الرسمي)، فإن ذلك يؤدي غالباً إلى تقوية القطاع العام وإلى تقاعس
حكومات هذه الدول عن تشجيع القطاع الخاص والقطاع الأجنبي عموماً. وهو أمر لا
تفضله، بدهاة، مجموعة الدول الرأسمالية. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر
التقرير الشهر الذي وضعه لستيريسون وآخرون: ماذا يجري في العالم الفقير. شركاء في
التنمية. ترجمة إبراهيم نافع، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧١.

(١٦) أنظر في ذلك: بيانات التعامل مع العالم الخارجي في السنوات ١٩٧٠/٦٩ -
١٩٧٥، الإدارة المركزية للتعامل الخارجي، الشعبة المركزية للتجارة الخارجية وميزان
المدفوعات، وزارة التخطيط القومي، ١/٢/١٩٧٧، ص ٢٤، ٢٥.

(١٧) تشير الاحصائيات إلى أن الواردات الوسيطة أصبحت تمثل نسبة هامة من مستلزمات الانتاج
على المستوى القومي، وإلى اتجاه هذه النسبة للتزايد عبر الزمن، وقد وصلت هذه النسبة إلى
حوالي ١٦٪ في عام ١٩٧٥، بعد أن كانت ٨٪ في عام ١٩٦٧/٦. مشار إلى هذا في بحث:
تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تقادم العجز الخارجي وسياسات
مواجهته (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٥)، مصدر سلف ذكره، ص ٣١.

(١٨) أنظر هذا الخصوص: تطور التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية في ظل نظم
التصدير والاستيراد السائدة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧)، دراسة منشورة في:

النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، المجلد ٣٢، العدد الأول، ١٩٧٩، ص ٤٣.

(١٩) وفي هذا الصدد تشير وزارة التخطيط، الى أننا « نستطيع في أى وقت نشاء أن نتوقف عن استخدام القروض المتاحة وعن التعاقد على قروض جديدة. وقد يأتي بالفعل مثل هذا القرار إذا حدث تعديلات رئيسية في تقديراتنا للثروة البترولية، ارتفاعها عما هو متوقع حالياً بما يأتي لمصر بمزيد من الفائض في ميزان مدفوعاتنا». أنظر: الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٠-١٩٨٤، القاهرة، اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٧.

(٢٠) أنظر هذه التقديرات في:

World Bank 'Arab Republic of Egypt - Recent Economic Development and External Capital Requirements', Country Program Department I, November 12, 1979, p. 21

(٢١) المصدر الآنف الذكر مباشرة.

(٢٢) تنبغى الاشارة هنا، الى أن الجزء الأكبر من تحويلات المصريين العاملين بالخارج أصبح ينساب الى البلاد في صورة عينية تحت ما يسمى بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة. ولنتأمل قليلا الأرقام التالية لتتأكد من هذه الحقيقة:

تقدير ١٩٧٩	١٩٧٨	
(١٩٥٠)	(١٧٦١)	التحويلات بمليين الدولارات
٨٥٠	٩٢٢	منها: تحويلات في شكل نقدي
١١٠٠	٨٣٩	استيراد بدون تحويل عمله

(المصدر: البنك الدولي، المرجع الآنف الذكر، ص ١٦).

ومن المعلوم أنه لا يوجد حتى الآن أى سياسة فعالة لضبط هذا النظام أو التحكم في اتجاهاته بسبب التسييرات النقدية والجمركية وقانون النقد الأجنبي، بسبب ارتفاع معدل الربح في تجارة السلع الكمالية المستوردة. ولهذا، فانه من الناحية العملية، فقد ضعفت فاعلية هذه التحويلات في تقوية السيولة النقدية الخارجية للاقتصاد المصري.

(٢٣) انظر بحث: تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تقادم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٥)، مصدر سالف البيان، ص ١٦٨.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل أنظر بحث الدكتورة مجا على زيتون: نحو أساس موضوعي لتحديد دور السياحة في تنمية الاقتصاد القومى، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٧. أعيد طبعها في: استراتيجية التنمية في مصر، السالف الذكر، ص ٣٢٥-٣٧.

(٢٥) أنظر في هذا الخصوص مؤلفنا: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سالف البيان، وعلى الأخص الجزء الثالث، ٤٧٣-٦١٨.

جدول رقم (١)
من مؤشرات التضخم في العالم خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٨
معدل تغير أسعار السلع الاستهلاكية بحسب مجموعات
الدول وقارات العالم المختلفة ، خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٨

(نسبة مئوية)

معدل التغير بالنسبة للسنة السابقة						متوسط معدل النمو السنوي للفترة (١) ١٩٧٢ - ٦٧	مجموعات الدول
١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣		
١٦٦	١٧٨	١٤٤	١٦٩	١٦٧	١١٨	٦	دول أكثر تقدما ومنتجة للمواد الأولية أوروبا (٢)
٢٠٨	٢٠٩	١٥	١٨٢	١٨٦	١٣٥	٦٨	استراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا الدول الرئيسية المصدرة للبتروول (٣)
٨٧	١٢٢	١٣٢	١٤٦	١٣٦	٩٣	٤٦	الدول النامية الغير منتجة للبتروول (٤)
٩٩	١٥١	١٦٤	١٨٨	١٧	١١٣	٨٠	□ في افريقيا
٢٤٦	٢٩٧	٢٩٩	٣٢٩	٣٣	٢٢١	١٠١	□ آسيا
٢١٢	٢٤٤	١٧٤	١٦٤	١٨٦	٩٣	٤٨	□ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٥)
٦٨	٩	٩	١١٥	٢٧٨	١٤٩	٤٥	□ الشرق الأوسط (٦)
٤٣١	٥١٦	٦٢٤	٥٤٦	٤٠٩	٣٠٨	١٥٩	
٢١٧	١٩٢	٢٠٢	٢٠٣	٢١٨	١٢٧	٤٣	

- (١) محسوب على أساس متوسط معدل النمو السنوي المركب .
- (٢) تشمل فنلندا واليونان ، أيسلنده ، أيرلنده ، مالطا ، البرتغال ، رومانيا ، أسبانيا ، ويوغسلافيا .
- (٣) تشمل الجزائر ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، نيجيريا ، عمان ، قطر ، المملكة السعودية العربية ، الامارات العربية المتحدة ، فنزويلا .
- (٤) وتشمل الدول المصابة بالتضخم الشديد مثل غانا ، زائير .
- (٥) بما فيها الأرجنتين والبرازيل وأورجواي وهي دول ذات معدل مرتفع للتضخم .
- (٦) لا تضم اسرائيل .

جدول رقم (٢)

تطور مركز السيولة الدولية لمصر خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٨)

العملة الأجنبية		حقوق السحب الخاصة		الذهب		الأجمالي		في نهاية
		حقوق سحب خاصة	حقوق سحب خاصة	حقوق سحب خاصة	حقوق سحب خاصة	حقوق سحب خاصة	حقوق سحب خاصة	
٧٤	٧٤	-	٩٢	٩٢	١١٧	١١٧	١١٧٠	
٤٥	٤٩	٧	٨٥	٩٢	١٢٧	١٤٩	١٩٧١	
٣٨	٤١	٥	٨٥	٩٢	١٢٨	١٣٦	١٩٧٢	
١٨٤	٢٢٢	٣١	٨٥	١٠٣	٣٠٠	٣٧٣	١٩٧٣	
١٧٥	٢١٤	٣١	٨٥	١٠٤	٢١١	٣٥٦	١٩٧٤	
١٥١	١٧٧	١٤	٨٥	١٠٠	٢٥٠	٢١٤	١٩٧٥	
١٨٦	٢١٦	٢٠	٨٥	٩٩	٢١١	٣٣٦	١٩٧٦	
٣٣١	٤٠٢	٢٤	٨٥	١٠٣	٤٤٠	٥٢٤	١٩٧٧	
٢٢٥	٢٥٩	٢٦	٨٦	١٠٠	٣٣٧	٣٨١	يناير ١٩٧٧	
٢١٥	٢٤٨	٢٦	٨٦	١٠١	٣٢٨	٣٧٩	يناير ١٩٧٧	
٢٢٢	٢٥٩	٢٤	٨٦	١٠٠	٣٣٤	٣٨٧	مارس ١٩٧٧	
٣١٤	٣٨٢	٢٤	٨٥	١٠٣	٤٢٣	٥١٤	يناير ١٩٧٨	
٢٨٥	٢٤٩	٢٠	٨٥	١٠٤	٣٢٠	٤٧٨	يناير ١٩٧٨	
٢٥٢	٢١٢	٢٠	٨٥	١٠٥	٣٥٨	٤٤٣	مارس ١٩٧٨	
٢٤٧	٤٢٧	١٦	٨٥	١٠٧	٤٤٨	٥١٤	يناير ١٩٧٨	

IMF : International Financial Statistics ملحوظة : جمعت أرقام هذا الجدول من أعداد مختلفة من :

جدول رقم (٣)

تطور أسعار التماقادات الخارجية بالجنية المصرى للطن من السلع
الاستهلاكية الغذائية الضرورية .

الربع الأول من ١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢/٧١	١٩٧١/٧٠	السلعة
١٠٦٠٢	٥٢٩	٤٤٧٨	٥٦١٢	٧٤٢	٩٩٣	٦٤٦	٢٩٤	٣٠٩	القمح
٥٥٩٣	٢٦١٩	٢٧٢٦٦	٢٣٧٧٣	٢٨٣٨	١٨٥٤	١٩٥٣	١٧٤٢	١٧٤٠	الزيت
١٠٤٨	٥٠	٤٣٥٨	٤٩٢٥	٦٩	٧٠٨	٥٢٣	٢٤٨	٣٢٤	الذرة
١٥٨٦	٧٥٣	٧٠٦٥	٨٣٧٩	١٠١٥	١١١١	٧٨٣	٣٥٦	٣٣٤	دقيق القمح
٤٦٨٤	٢٠٠٦	٥١٨٨	١٦١٥	٢٠٦١	٢٦٠	١٦٨٢	١٤٣٧	١٢٩١	الشحوم الغذائية
١٣٢	٩١٦	٩٢٨	١٦٤٥٣	٢٦٥٣	١٩٩٥	٩٠	-	-	السكر
٦٦٨	٣٣٠	٢٢٥٧	٢١٨٦٦	٢٥٢٥	٢٣٥٠	١٧٩٣	١٣٢٢	١٢٠٩	السمسم
٢٦٤٥	١٣١٩	١٤٦	١٨٠٢٢	٢١٧٠	٢٢٧٢	٢٧١١	٨٢٧	٧٦٣	العسل
٢٨٠٣	١٢٠٢	١٠٧٦٩	١٠٢٥	٩١٣	٨٤٢	-	٥٤١	-	القول

المصدر: الأرقام الخاصة بالفترة ٧٠ / ٧١ - ٧٥ أخذت من جهاز تخطيط الأسعار: الخطوط العريضة للسياسة السعرية ١٩٧٦، ص ٤٦.
أما الأرقام من سنة ١٩٧٦ فأخذت من: جهاز تخطيط الأسعار - النشرة الاقتصادية السعرية للأسعار العالمية وأسعار التجارة الخارجية
الربع الرابع والعدد السنوى لعام ١٩٧٦، ص ٥٥.

أما الأرقام عام ١٩٧٧ فقد أخذت من: وزارة التخطيط - متابعة اتجاهات الأسعار العالمية والمحلية لعام ١٩٧٧
أما الأرقام من ١٩٧٨ وحتى الربع الأول من ١٩٧٩، فصدرها: الإدارة المركزية للأسعار والدخول، بيانات غير منشورة.

جدور رقم (٤)

مناخ من تطور أسعار التماققات الخارجية لبعض الصادرات المصرية خلال الفترة
١٩٧٤ وحتى الربع الأول من ١٩٧٩

جنيه مصري / طن

الربع الأول من ١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٥٤٢٢	٤٧٣٣	٥٨٧٩٤	٥٤٩٠١	٥١٨٨	٦٠٠١	القطن بالقطار
٥٦٢	٥٠٥٥	٦١٦٢٢	٥٢١٤	٥٦٣	٦٤٩١	القطن الطويل الممتاز
٥٠٣	٤١٦	٥٢٣٤٤	٣٩	٤٦٦	٥١٢	القطن المتوسط
١٣٧١	١٢٩٥	١٠٢٦٩٨	١٣٠٧٥	-	٨٢٦	البصل
٢١٥١	١٤٥	١٢١٨	١٥٢٨٤	٢١٦٩١	٢١١٤	الأرز
١٩٢٧	١٨٨١	١٦٣٥٨	١٢١٦٦	١١٨٨	٦٨٦	الورالج
-	-	١٨٨٣	١٤٦	١١٧١	-	برتقال بسمه
-	-	١٣٨٦١	١١١٦٧٤	٩٩٧	-	برتقال بلدى
-	-	١٦٢٤	١١٣٤٢	-	-	برتقال صغى
٥٣٨٦	٤٩٩٧	٤٧٧٣٣	٢٦٤٨٨	-	-	فول سودانى

المصدر: الادارة المركزية للأسعار والدخول والاستهلاك بوزارة التخطيط.

ملخص ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩
جدول رقم (٥) (١)

(بلايين الدولارات)

	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤
(أ) الحساب الجاري	١٧٦٣ -	١٥٩٠ -	١٨٣٨ -	٢٦١٥ -	١٦٩٩ -
الصادرات	١٩٧٤	١٩٩٢	١٦٠٩	١٥٦٦	١٦٧١
الواردات	٥٩٥ -	٤٤٧٣ -	٤٦٢٧ -	٤٥٣٨ -	٣٥٨٢ -
صافي التجارة غير المنظورة	٧٢٩	٥٧٢	١٢٧	٩٥	٩٢
صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج	١٤٩٠	٦٧٩	٥٥٣	٢٦٢	١٢٠
(ب) حساب العمليات الرأسمالية:	١٨٣٤	١٧٨٥	١٨٨٣	٢٥٥٣	١٦٩٢
التحويلات	٣٤٥	٤٤٥	٧٩٢	١٠٧٦	١٣٠٣
الاستثمارات الخاصة المباشرة	٤٤٠	٤٣٤	٣٠٠	١٤٠	٧٠
قروض متوسطة وطويلة وودائع (x)	٢٤٩٢	٢٨٨٧	١٤٧٦	٢٥٠٩	٩٥٠
السحب من صندوق النقد الدولي	٩٦	١٣٠	١٤٦	-	٤٩
أقساط استهلاك القروض	٨٩٩ -	٨١٢ -	٧٣٤ -	٦٠٠ -	٦٦٤ -
تسديدات القروض القصيرة الأجل	٣٧٩ -	٨٤٠ -	٢٢٦	٨٩	٥٨٤
اتفاقيات الدفع الثابتة	١١٥ -	١٢١ -	١٠	٢٤١ -	٢٨ -
السهو والخطأ ، وأخرى					
(ج) التعديلات الاحتياطية:	٧١ -	١٩٥ -	٤٥ -	٦٢	٧
= (الزيادة)					

(+) بيانات تقديرية .

(x) تشمل قروض بالعملة الأوروبية وتسهيلات الموردين ، والقروض القصيرة من البنوك التجارية الأجنبية .

الجدول رقم (٦)
العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل المحلي الاجمالي

نسبة الواردات الى الدخل	نسبة الصادرات الى الدخل	نسبة التجارة الى الدخل	بالمليون جنيه وبالأشهر الجارية				السنوات
			الدخل الاجمالي	حجم التجارة (الصادرات + الواردات)	الواردات	الصادرات	
١٢٧	١٢٩	٢٥٦	٢٥٥٢٨	٦٥٢٩	٣٢٤٩	٣٧٨	(١) ٧٠ / ٦٩
١٥١	١٢٦	٢٧٧	٢٧٠٠٥	٧٤٧٦	٤٠٩٤	٣٣٩٣	١٩٧١ / ٧٠
١٣	١٢	٢٥	٢٨٨٤	٧٢٩٥	٣٨٠٤	٣٤٩١	١٩٧٢ / ٧١
١١٢	١٣٨	٢٥	٣٢١٦٩	٨٠٥٣	٣٦١٨	٤٤٤٢	١٩٧٣
١٣	١٢٩	٢٥٩	٢٨٣٨٥	٧٣٤١	٣٦٧٩	٣٦٥٢	متوسط ١٩٧٠ - ١٩٧٣
٢٤٥	١٥٨	٤٠٣	٣٧٥١	١٥١٣٤	١٢٠١	٥٩٣٣	١٩٧٤
٣٢٢	١١٥	٤٣٧	٤٧٧٩	٢٠٨٧٢	١٥٣٩٣	٥٤٧٦	١٩٧٥
٢٥٧	١٠٣	٣٦	٥٧٨٧	٢٠٨٥٤	١٤٨٩٩	٥٢٥٥	١٩٧٦
٢٩	١٠	٣٩	٦٤٣٣	٢٥٥٢٦	١٨٨٤٣	٦٦٨٥	١٩٧٧
٢٨١	١١٥	٣٩٦	٥٢٠٠	٢٠٥٩٦	١٤٥٨٤	٦٠١٥	متوسط ١٩٧٤ - ١٩٧٧
٢٢٧	١٢	٣٤٨	٣٢١٥٤٢	١١١٧٥٢	٧٣٠٩٣	٣٨٦٦٤	اجمالي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧

(١) قيمة الصادرات والواردات والدخل المحلي الاجمالي عن الثلاث سنوات الأولى عمومية عن أساس السنة المالية السابق العمل بها (أول يوليو/أغسطس).
المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد ٣٢، العدد الأول، ١٩٧٩، ص ٤٣.